

أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية  
بالتطبيق على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات

**The Impact of Corporate Social Responsibility on the  
Quality of Financial Reporting  
Applied on the Egyptian Index for Corporate  
Responsibility**

د. احمد جمعه احمد رضوان  
مدرس بقسم المحاسبة  
كلية التجارة وإدارة الأعمال  
جامعة حلوان

## أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات

د. احمد جمعه احمد رضوان

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان

### ملخص البحث:

تمثل الهدف الرئيسي للبحث في اختبار أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، واستخدم الباحث اختبار(ت) لاختبار مدى وجود فروق جوهرية بين جودة الأرباح في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات وغيرها من الشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية، وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المسؤولية الاجتماعية على جودة الأرباح، وأثر الاستثمار المؤسسي على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح.

وانتهى البحث إلى وجود فروق جوهرية بين مؤشرات جودة الأرباح المستخدمة كمقياس لجودة التقارير المالية والمتمثلة في متوسط الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري ومتوسط الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي ومتوسط الانحراف المعياري لرقم صافي الربح قبل البنود الاستثنائية في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات وفي الشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية، وإلى وجود تأثير سلبي جوهري للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية للشركات على مؤشرات جودة الأرباح المستخدمة كمقياس لجودة التقارير المالية، وإلى وجود تأثير سلبي جوهري لنسبة الإفصاح عن كل من المعلومات المتعلقة بالموظفين والمعلومات المتعلقة بحماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية والمعلومات المتعلقة بهيكل الملكية وحقوق المساهمين والمعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري المستخدم كمقياس لجودة الأرباح، وإلى وجود تأثير سلبي جوهري لنسبة الإفصاح عن كل من المعلومات المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والمعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمعلومات المتعلقة بأخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركة والمعلومات المتعلقة بالموظفين على الاستحقاق غير العادي كمقياس لجودة الأرباح، وإلى وجود تأثير سلبي جوهري لنسبة الإفصاح عن كل من الاستثمار الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والعلاقات مع الموظفين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمعلومات المالية والتشغيلية على جودة الأرباح المقاسة بالانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود الاستثنائية، كما انتهى إلى أن الاستثمار المؤسسي في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات له أثر جوهري في دعم العلاقة بين مجالات المسؤولية الاجتماعية وكل من الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري والرقم المطلق للاستحقاق غير العادي، وأثر سلبي على العلاقة بين الجوانب المختلفة للمسئولية الاجتماعية والانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود الاستثنائية.

## 1- الإطار العام للبحث

### 1/1 مقدمة:

لم يعد تقييم منشآت الأعمال وبناء سمعتها يعتمد على أرباحها ومراكزها المالية فحسب فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة أعمال قادرة على التعامل مع التطورات المتلاحقة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية ويعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من أبرز هذه المفاهيم فطبقاً لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة أصبح دور منشآت الأعمال محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع الذي تعمل فيه وهو ما دفع هذه المنشآت إلى تبني استراتيجيات الأعمال التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية إلى جانب الجوانب الاقتصادية ( القاضي، احمد سامي، 2010).

آثار موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات اهتمام الكثير من الباحثين منذ زمن بعيد، فعلى سبيل المثال اقترح Carroll (1979) نموذج لتحديد الالتزامات الاجتماعية لمنشآت الأعمال بما في ذلك المسؤولية الاقتصادية والقانونية والاخلاقية، كما طور Jones (1995) إطار نظري يجمع بين النظرية الاقتصادية وأخلاقيات الأعمال التجارية، وهو يرى أن الشركات تمارس أعمالها التجارية على أساس من الثقة والتعاون ولديها حافز لإظهار التزامها بالسلوك الأخلاقي، وازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات تحت مسميات وعناوين مختلفة منها مواطنة الشركة، الاستدامة، المسؤولية الاجتماعية نتيجة زيادة الاهتمام بالتنمية المستدامة ونتيجة مطالبة المستثمرين والمستهلكين وغيرهم من أصحاب المصالح منشآت الأعمال بمزيد من الشفافية عن كافة مجالات الأعمال وكذلك بسبب زيادة الاستثمار المسئول اجتماعياً؛ حيث تقدر الاستثمارات في الشركات التي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية بـ 10% من رأس المال السوقي في الولايات المتحدة الأمريكية (Social Investment Forum, 2010)، فضلاً عن أن عدد كبير من المؤسسات المالية العالمية أصبحت تطبق معايير الائتمان التي تأخذ في اعتبارها تحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروعات عند اتخاذ قرارات التمويل المتعلقة بهذه المشروعات (Holbrook, 2013)، وأصبح التقرير عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية أكثر شيوعاً ولم يعد حكراً على الشركات الكبيرة وأصبح ضرورة لكل الشركات (Grant, 2008)، ويؤكد ما سبق ارتفاع عدد الشركات التي أفصحت عن معلومات المسؤولية الاجتماعية من خلال تقاريرها المالية السنوية من 9% في عام 2008 إلى 20% في عام 2011 لتصل النسبة إلى 51% في عام 2013 ، وارتفاع عدد الشركات التي أفصحت عن معلومات المسؤولية الاجتماعية من خلال تقارير منفصلة عن التقارير المالية من 49% في عام 2011 إلى 71% في عام 2013 (KPMG 2013) .

وعلى المستوى المحلي فقد ازداد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات مع بداية القرن الحالي حيث تبنى اتحاد الصناعات المصرية في عام 2001 مبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة التي دعت الشركات من خلالها بالتخلي بروح المواطنة المؤسسية والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة، وتزايد عدد الشركات المصرية التي انضمت إلى مبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة من

55 شركة في عام 2004 إلى 72 شركة في عام 2014 فضلاً عن ارتفاع أداء الشركات النشطة في هذا المجال إلى 66 شركة بنهاية 2014 (المركز المصري لمسئولية الشركات، 2014)، وفي مارس 2010 أطلقت البورصة المصرية بالتعاون مع مؤسسة استاندرد أند بورد ومركز المديرين المصري والمركز المصري لمسئولية الشركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات الذي يعتبر الأول من نوعه في المنطقة العربية والثاني على مستوى العالم، ويقيس هذا المؤشر حجم المعلومات التي تفصح عنها الشركات المدرجة في البورصة المصرية بشكل اختياري عن ممارساتها المتعلقة بالحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية ويتم تقييم الشركات في هذا الصدد بحيث يتم اختيار وترتيب أفضل ثلاثين شركة في المؤشر (المركز المصري لمسئولية لشركات، 2010)

## 2/1 مشكلة البحث:

تستند المسئولية الاجتماعية للشركات في جوهرها على نظرية أصحاب المصالح التي تقترض أن تقوم منشآت الأعمال بالتوفيق بين أهداف الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح التي تتأثر بقراراتها وعملياتها وذلك من خلال السعي لتحقيق وتعظيم منفعة هذه الأطراف المتمثلة في الملاك والمقرضين والعاملين والعملاء والمجتمع ككل، وأكد البعض على أن شفافية التقارير المالية تلعب دوراً أساسياً في سياق الأداء الاجتماعي للشركات (Vogl, 2007; Waddock and Bodwell, 2004)، كما أكد البعض الآخر على أن المسئولية الاجتماعية للشركات تعني أن تتسم التقارير المالية التي تصدرها تلك الشركات بالشفافية والجودة المطلوبة لتحقيق الأهداف المختلفة لأصحاب المصالح (Atkins, 2006).

وتتمثل مشكلة البحث في أنه على الرغم من زيادة الاهتمام العالمي بالشفافية والإفصاح في ضوء المطالبة بتحمل الشركات لمسئوليتها الاجتماعية وفي إطار ما يطلق عليه مواطنة الشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة إلا أن تزايد عدد حالات التقرير المالي الخاطئ والمغالاة في تحريفات القوائم المالية وما ترتب عليها من افلاس الكثير من الشركات العالمية التي ارتبطت اسمائها بالفساد والفضائح المالية وضياع ثروات الملاك وسوء توزيع الموارد وانخفاض الثقة في التقارير والأسواق المالية يتنافى مع المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وما يترتب عليها من ضرورة التزام الشركات بإصدار تقارير مالية تتسم بالشفافية والجودة التي لا تضر بمصلحة أي طرف من أطراف أصحاب المصالح وبخاصة الملاك، وهو ما دفع الباحث للتساؤل حول أثر التزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة تقاريرها المالية، إضافة لما سبق فقد انتهى البعض إلى أن المستثمرين المؤسسيين بما يقومون به من نشاط رقابي على أعمال الشركات يمارسون دوراً هاماً في منع والتخفيف من حدة التلاعب في الأرقام المحاسبية وهو ما يدعم جودة التقارير المالية (Chung et al., 2002)، كما انتهى البعض الآخر إلى أن الاستثمار المؤسسي يدعم استخدام أنشطة المسئولية الاجتماعية لتحقيق الأهداف طويلة الأجل لمنشآت الأعمال (Choi et al., 2013) وهو ما دفع الباحث للتساؤل عن أثر الاستثمار المؤسسي في دعم وتعزيز العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.

- مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية التي تسعى الدراسة للإجابة عليها:
- 1- هل تختلف جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات عنها في الشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية؟
  - 2- هل يؤثر التزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية؟
  - 3- هل يؤثر التزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالمجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية؟
  - 4- هل يؤثر الاستثمار المؤسسي في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات على العلاقة بين المسئولية الاجتماعية وجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية؟
- 3/1 أهداف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في اختبار أثر التزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية:

- 1- اختبار مدى وجود فروق جوهرية بين جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات وفي الشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية.
  - 2- اختبار أثر التزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.
  - 3- اختبار أثر التزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالجوانب المختلفة للمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.
  - 4- اختبار أثر الاستثمار المؤسسي في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات على العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.
- 4/1 فروض البحث:**

للإجابة على تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه يمكن صياغة فروض البحث على شكل فروض العدم التالية:

- 1- لا توجد فروق جوهرية بين جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات وفي الشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية.
- 2- لا يوجد تأثير جوهري لالتزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.
- 3- لا يوجد تأثير جوهري لالتزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالمجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.
- 4- لا يوجد تأثير جوهري للاستثمار المؤسسي في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات على العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.

## 5/1 أهمية البحث:

**الأهمية العلمية:** يعتبر البحث الحالي امتداداً للدراسات السابقة المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية للشركات وتظهر أهميته في تركيزه على دراسة واختبار أثر التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية خاصة في ضوء الندرة النسبية للدراسات التي ركزت على هذا الجانب واختلاف نتائجها، وكذلك في تركيزه على بيئة الأعمال المصرية التي تعتبر بيئة حديثة العهد فيما يتعلق بإصدار الشركات لتقارير المسؤولية الاجتماعية وخاصة بعد صدور المؤشر المصري لمسؤولية الشركات في عام 2010 كما وأنها تختلف في طبيعتها عن بيئة الأعمال في الدول الأخرى التي تناولتها الدراسات السابقة، كما تظهر أهمية البحث في استخدامه عدة مؤشرات لقياس جودة الأرباح على خلاف الدراسات السابقة التي ركزت كل منها على مقياس واحد فقط من مقاييس جودة الأرباح، كما وأنه تناول أثر المجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية على جودة الأرباح، فضلاً عن أنه تناول أثر الاستثمار المؤسسي في دعم العلاقة بين الجوانب المختلفة للمسؤولية الاجتماعية وجودة الأرباح وهو ما يجعله مختلف عن غيره من الدراسات والبحوث السابقة وخاصة تلك المطبقة على بيئة الأعمال المصرية .

**الأهمية العملية:** تتمثل أهمية البحث من الناحية العملية في أنه يكشف للمستثمرين والمقرضين والجهات الإشرافية والرقابية مستوى جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية في شركات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات، وفي التعرف على واقع الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على جودة الأرباح في شركات مؤشر المسؤولية لتشجيع الاستثمار في مثل هذه الشركات وهو ما يعتبر دافع لباقي الشركات على تبني الخطط والاستراتيجيات التي تساعد على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية لتحسين سمعتها ولجذب مزيد من الاستثمارات وللقيام بدورها المنشود في تحقيق التنمية المستدامة وتعظيم العائد المحقق لكافة فئات أصحاب المصالح، كما وأنه يساعد الجهات المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة في تطوير إطار اعداد وعرض القوائم المالية ليشمل الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستخدمين على تقييم مدى التزام الشركات بالجوانب المختلفة للمسؤولية الاجتماعية.

## 6/1 منهج وأسلوب البحث:

يجمع البحث بين الأسلوبين النظري والتطبيقي، وبالتالي منهجي الدراسة الاستنباطي والاستقرائي، وذلك كما يلي:

**الدراسة النظرية:** وتعتمد على تحليل ما ورد في الفكر المحاسبي بشأن مفهوم ومبادئ ونظريات المسؤولية الاجتماعية للشركات وأساليب ونماذج قياس جودة الأرباح وأثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.

**الدراسة الاختبارية:** وتقوم على اختبار أثر التزام شركات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات بالإفصاح الاختياري عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، واختبار أثر الاستثمار المؤسسي في شركات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات على العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح.

## 7/1 حدود البحث:

تقتصر الدراسة النظرية على تحليل وتقييم ما ورد في الفكر المحاسبي والاصدارات المهنية بشأن مفهوم ونظريات ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات ومفهوم وأساليب قياس جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية في حدود ما يخدم البحث، كما تقتصر الدراسة الاختبارية على قياس أثر التزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات دون غيرها من الشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية بالإفصاح الاختياري عن المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية وأثر الاستثمار المؤسسي في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات على العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح خلال الفترة من 2008/12/31 حتى 2013/12/31.

## 8/1 خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم تقسيمه كما يلي:

- 1- الإطار العام للبحث.
- 2- الدراسات السابقة.
- 3- الإطار النظري للبحث.
- 4- الدراسة الاختبارية.
- 5- الخلاصة والنتائج والتوصيات والمراجع.

### 2-الدراسات السابقة:

تناولت الكثير من الدراسات المسؤولية الاجتماعية للشركات من عدة جوانب فمنها من ركز على محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ( Khemir and Baccoushe, 2010; Abd Rahman et al., 2011; Fifca, 2013; Flammer, 2012; Dhalwial, 2010; Yuosff et al., 2013; Zuraida et al., 2014; Subramaniam et al., 2014) ومنها من ركز على قياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي وقيمتها السوقية (عقل، 2010؛ Dhalwial, 2010; Yuosff et al., 2013; Zuraida et al., 2014; Subramaniam et al., 2014) ومنها من ركز على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية واتساقاً مع هدف البحث سيتم عرض وتحليل أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي ربطت بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية وذلك على النحو التالي:

استهدفت دراسة (Trebucq and Russ (2005 اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستحقاق المحاسبي كمقياس لجودة الأرباح بالتطبيق على عدد من الشركات الأمريكية خلال الفترة من 1990-2001، وانتهت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح بشكل عام، وإلى وجود نتائج غير متسقة بين إدارة الأرباح وبين الجوانب المختلفة للمسئولية الاجتماعية للشركات.

واستهدفت دراسة (Petrovits (2006 اختبار ما إذا كانت الشركات تستخدم المدفوعات الخيرية الطوعية مثل رعاية المؤسسات الخيرية لتحقيق أهداف التقارير المالية، وانتهت إلى أن الشركات

التي لديها حوافز سوقية لإدارة الأرباح تستخدم هذه الأنشطة الاجتماعية الطوعية بشكل استراتيجي في إدارة الأرباح. وفي ذات السياق استهدفت دراسة (Chih et al. (2008 اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وأساليب إدارة الأرباح في عدد 1653 شركة من عدة دول خلال الفترة من 1993-2002، وأشارت الدراسة إلى أن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح تتوقف على دوافع الإدارة المتعلقة بممارسة الأنشطة الاجتماعية فإذا كان الدافع هو الحفاظ على سمعة الشركة وشفافيتها فإنها ستعمل على تخفيض ممارساتها المتعلقة بإدارة الأرباح وهو ما يترتب عليه وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، وإذا كان الدافع هو التغطية على عمليات إدارة الأرباح ستتولد علاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، وانتهت الدراسة إلى أن الشركات التي تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية تكون أكثر عدائية في إدارة الاستحقاق المحاسبي ولكنها تكون أقل احتمالاً للانخراط في عمليات تمهيد الدخل وعمليات تجنب الخسائر.

واستهدفت دراسة (Prior et al. (2008 اختبار العلاقة بين إدارة الأرباح وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في عدد 593 شركة من الشركات الكبرى التي تعمل في 26 دولة خلال الفترة من 2002-2004، وانتهت إلى وجود علاقة موجبة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح؛ حيث تميل إدارات تلك الشركات إلى ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بشكل استراتيجي لإخفاء ممارساتها المتعلقة بإدارة الأرباح للحفاظ على سمعتها ولتحقيق أهداف أصحاب المصالح.

واستهدفت دراسة (Yip et al. (2011 اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح وما إذا كانت هذه العلاقة تتأثر باعتبارات التكاليف السياسية والاعتبارات الأخلاقية بالتطبيق على الشركات في قطاعي الصناعات الغذائية وقطاع الغاز والبتروكيمياويات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 2000 - 2009، وانتهت إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح في قطاع شركات البترول والغاز في حين تبين وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح في قطاع شركات الأغذية، وتشير النتيجة السابقة إلى أن العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وإدارة الأرباح في قطاع شركات البترول تتأثر بشكل جوهري بالاعتبارات السياسية أكثر من تأثرها بالاعتبارات الأخلاقية في قطاع شركات الأغذية.

واستهدفت دراسة (Kim et al. (2012 اختبار العلاقة بين أداء الشركات المتعلق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية وانخراطها في عمليات إدارة الأرباح، وانتهت إلى وجود علاقة موجبة بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية وإدارة الأرباح في حالة ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بشكل انتهازي بغرض التغطية على عمليات إدارة الأرباح، وإلى وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وأساليب إدارة الأرباح في حالة التزام الإدارة بالسلوك الأخلاقي في ممارساتها المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية بحيث تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تحقق المنفعة لكافة فئات أصحاب المصالح.



وفي ذات السياق انتهت دراسة محمد (2012) المطبقة على الشركات المصرية خلال الفترة من 2008-2012 إلى أن كل من شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات وغيرها من الشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية تمارس إدارة الأرباح، وأن المسئولية الاجتماعية لشركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات أدت إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح في هذه الشركات وهو ما يعني وجود علاقة سلبية معنوية بين أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح.

واستهدفت دراسة (Alsaadi et al. (2013) اختبار العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي، واختبار أثر التزام الشركات بأحكام الشريعة الإسلامية على ممارسة أنشطة المسئولية الاجتماعية كالتزام أدبي وعلى سلوكها الأخلاقي المتعلق بتوفير تقارير مالية عالية الجودة مقارنة بالشركات غير الملتزمة بأحكام الشريعة، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية جوهرية بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح حيث تبين أن الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات في مجال التدريب والتنمية والتنوع وحقوق الانسان والمجتمع والحد من تلوث البيئة يحد بشكل جوهري من السلوك الانتهازي للشركات المتعلقة بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي، كما انتهت إلى أن التزام الشركات بأحكام الشريعة الإسلامية لا يحد من سلوكها الانتهازي المتعلق بممارسة أنشطة المسئولية الاجتماعية بغرض إدارة الأرباح.

وفي ذات السياق استهدفت دراسة (Choi et al. (2013) اختبار العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية في الشركات الكورية والتي تم قياسها من خلال القيمة المطلقة للاستحقاق غير العادي، وانتهت إلى أن الشركات ذات المسئولية الاجتماعية ترتبط بوجه عام بعلاقة عكسية مع مستويات إدارة الأرباح، وتتنخفض هذه العلاقة في الشركات التي تتركز فيها الملكية في يد مجموعة محددة من الملاك مثل الشركات العائلية حيث يتم استخدام أنشطة المسئولية الاجتماعية لإخفاء عمليات إدارة الأرباح وعلى العكس من ذلك تزداد هذه العلاقة قوة في حالة الشركات التي ترتفع فيها نسبة الملاك من المستثمرين المؤسسيين.

واستهدفت دراسة (Grougiou et al. (2014) اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية وبين أدائها المتعلق بأنشطة المسئولية الاجتماعية، وانتهت إلى أنه على الرغم من أن البنوك التي أظهرت ارتفاع في مؤشرات الأداء الاجتماعي قد انخرطت في عمليات إدارة الأرباح إلا أن الدراسة لم تتوصل إلى وجود علاقة عكسية جوهرية بين المسئولية الاجتماعية للشركات وبين جودة التقارير المالية.

وفي ذات السياق انتهت دراسة (ابراهيم، 2014) التي استهدفت اختبار محددات وحوافز التقرير عن المسئولية الاجتماعية لشركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات خلال الفترة من 2008-2010 إلى وجود علاقة عكسية بين التقرير عن المسئولية الاجتماعية للشركات وبين إدارة الأرباح.

### التعليق على الدراسات السابقة:

اتضح مما سبق عدم اتساق نتائج الدراسات السابقة وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى استنتاج عن طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية، كما اتضح أن الدراسات المطبقة على بيئة الأعمال المصرية قد ركزت على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم ممارسة إدارة الأرباح باعتباره مقياس لجودة التقارير المالية دون غيره من المقاييس الأخرى كما وأنها أغفلت دراسة العلاقة بين الجوانب المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية، ولم تختبر أثر الاستثمار المؤسسي على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية في شركات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات، وتحاول الدراسة الحالية استكمال النقص في هذه الجوانب من خلال اختبار أثر الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية والتي سيتم قياسها بعدد من المقاييس المختلفة، وأثر الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالجوانب المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية، ودور الاستثمار المؤسسي في دعم وتعزيز هذا الأثر.

### 3- الإطار النظري:

يتناول هذا القسم بالشرح والتحليل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، ودوافع الالتزام بها والنظريات المفسرة لها ومبادئ المسؤولية الاجتماعية، والمؤشر المصري لمسؤولية الشركات، ونماذج قياس جودة التقارير المالية والعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية وذلك على النحو التالي:

#### 1/3 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها اليوم في بيئة الأعمال حول العالم لأنها توضح الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في التنمية المستدامة للمجتمعات بشكل يعكس مباشرة على تحقيق رفاهيتها، وبالرغم من زيادة اهتمام الباحثين والمنظمات المهنية والاجتماعية بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ حيث يرى البعض أن الشركات في الوقت الراهن تواجه بضغوط كبيرة لكي تتوسع في مجال ونطاق مسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ويشمل ذلك زيادة الاهتمام بالبيئة ورفاهية الموظفين وإدارة الموارد البشرية والعلاقات مع المجتمع وهو ما يجعل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد وهو ما أدى إلى صعوبة التوصل إلى اتفاق في الآراء حول تعريف محدد للمسؤولية الاجتماعية، كما وأن استخدام المنظمات مصطلحات مختلفة للتعبير عن المسؤولية الاجتماعية مثل مسؤولية الشركات، التنمية المستدامة، مواطنة الشركات وغيرها من المصطلحات غير المتسقة قد ساهم في زيادة التعقيد في فهم وتعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات (McElhaney, 2009).

يعتبر تعريف Carroll للمسؤولية الاجتماعية للشركات من أشهر التعريفات التي وردت في الدراسات والبحوث الأكاديمية حيث أوضح "أن المسؤولية الاجتماعية للأعمال التجارية تشمل الجوانب الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية، والتقديرية التي يتوقعها المجتمع من المنظمات في لحظة زمنية معينة"

Carroll (1979, 500)، وطبقاً له فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني أن تسعى هذه الشركات لتحقيق الربح، وتلتزم بالقوانين، وتمارس أنشطتها بشكل أخلاقي، وأن تقدم الدعم المالي للجوانب الاجتماعية في المجتمع الذي تعمل فيه.

وعرف مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال للتصرف بطريقة أخلاقية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين الظروف المعيشية للقوة العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل"، وطبقاً للمجلس فإن المسؤولية الاجتماعية تعتبر جوهر التنمية المستدامة وجزء لا يتجزأ منها لأن التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في تعزيز الركائز الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة (WCBS. 1999, 3).

وركزت المفوضية الأوروبية في تعريفها للمسؤولية الاجتماعية على الجوانب البيئية والاجتماعية للأعمال التجارية حيث عرفتتها بأنها " مفهوم يمكن من خلاله أن تقوم الشركات بدمج الجوانب البيئية والاجتماعية في أعمالها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على أساس طوعي" وطبقاً لها فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتبر نشاط طوعي تساهم من خلاله الشركات في تحسين المجتمع والحفاظ على البيئة، وأوضحت أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتجاوز الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة باستثمار مزيد من الأموال في رأس المال البشري والبيئة والعلاقات مع الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح (Commission of The European Communities, 2001, 366).

وطبقاً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الهولندي فإن "المسؤولية الاجتماعية للشركات تتضمن مساهمتها في تحقيق رفاهة المجتمع في الأجل الطويل، والحفاظ على وتحسين علاقاتها مع اصحاب المصالح والمجتمع بشكل عام" وأشار المجلس إلى أن مساهمة الشركات في رفاهة المجتمع تتحقق من خلال مساهمة الشركة في تحقيق القيمة في المجال الاقتصادي من خلال انتاج السلع وتقديم الخدمات وتوفير فرص العمل، وتحقيق القيمة في المجال الاجتماعي والتي تشمل عدد من الجوانب المتعلقة بتأثير عمليات الشركة على الأفراد داخل وخارج التنظيم مثل علاقات العمل السليمة والصحة والسلامة، ومراعاة تأثير عمليات وأنشطة الشركة على البيئة الطبيعية، كما أكد المجلس من خلال التعريف على أهمية العلاقات مع أصحاب المصالح والمجتمع بشكل عام فطبقاً لنظرية أصحاب المصالح يجب على الشركات أن تحقق التوازن بين المصالح المتعارضة لكافة فئات أصحاب المصالح التي يمكن أن تتأثر بعملياتها وقراراتها، وطبقاً للمجلس يجب على الشركات دمج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة الشركة، وثقافتها، وخطتها الاستراتيجية، واعتبار المسؤولية الاجتماعية من مسؤوليات الإدارة التنفيذية (SECN. 2001).

وعرفت المنظمة الدولية للمعايير (ISO 2010) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها "المسؤولية عن آثار قرارات وأنشطة الشركة على المجتمع والبيئة من خلال السلوك الأخلاقي والشفافية" وطبقاً لها فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتحقق من خلال مساهمتها في التنمية المستدامة، والحفاظ على صحة ورفاهية المجتمع، والأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح، والامتثال للقوانين

المعمول بها وبما يتفق مع المعايير الدولية للسلوك، ودمج المجالات السابقة في جميع أعمال المنشأة وفي علاقاتها.

وفي عام 2011 قدمت المفوضية الأوروبية تعريف جديد للمسئولية الاجتماعية بأنها "مسئولية الشركات عن تأثيراتها على المجتمع" وأوضحت أن احترام الشركات للتشريعات القانونية المعمول بها، والاتفاقيات مع شركاء المجتمع تعتبر مطلب أساسي لتلبية تلك المسئولية وأنه يجب على الشركات دمج الجوانب الاجتماعية والبيئية والأمور المتعلقة بحقوق الانسان والمستهلكين في أعمالها التجارية وفي استراتيجيتها الأساسية بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المحققة لحملة الأسهم ولأصحاب المصالح الآخرين وللمجتمع ككل وأن تعمل على تحديد ومنع والتخفيف من حدة الآثار الضارة لعملياتها وقراراتها (European Commission 2011, 681).

تشير التعريفات السابقة إلى أن الشركات لم تعد مسئولة فقط أمام ملاكها ولكن أصبحت لديها مسئولية كبيرة تجاه كافة الأطراف من أصحاب المصالح من موظفين وعملاء وموردين ومنظمات المجتمع المحلي والمجتمع الذي تعمل فيه وأنه يجب أن تراعي الآثار البيئية والاجتماعية للقرارات التي تتخذها وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا صديقه للبيئة في عملياتها التصنيعية، والاعتماد على سياسات إدارية تعمل على استقطاب وتعيين وتنمية وتطوير الموارد البشرية بشكل يساعد على تحقيق أهدافها وتحقيق رفاهية العاملين، والعمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المحلي بما يساعدها على تحقيق الأهداف المتعارضة لأصحاب المصالح ويحقق دورها المنشود في التنمية المستدامة.

### 2/3 دوافع الالتزام بالمسئولية الاجتماعية:

يرى البعض أن هناك ثلاث عوامل على الأقل يمكن أن تشجع الإدارة على تبني برامج المسئولية الاجتماعية والإفصاح عنها تتمثل في (Schaltegger and Burritt 2006):  
**الضغوط التنظيمية:** فالتنظيمات المهنية والقانونية تتطلب من الشركات التقرير عن تأثير أنشطتها وأعمالها على البيئة، وعدم الالتزام بهذه المتطلبات قد يعرض الشركة للعقوبات والغرامات، فعلى سبيل المثال فإن معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير التقرير المالي الدولية قد اهتمت بالآثار البيئية لأنشطة الشركات كما طالبت هيئة السوق المالية الأمريكية (SEC) الشركات المسجلة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية.

**التنظيم الذاتي:** وهو ما يدفع الشركات للإفصاح الاختياري عن المعلومات البيئية والاجتماعية والذي يساعد الشركة على تحسين أداؤها وبناء سمعتها والحفاظ عليها.

**استدامة الأعمال:** فرغبة الشركة في الحفاظ على أعمالها وتنميتها تدفعها للتقرير عن المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية ومدى مساهمتها في التنمية المستدامة في المجتمع الذي تعمل فيه، ويرى البعض أنه لكي تساهم منشآت الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المجتمع فلا بد من أن تحقق الاستدامة في أعمالها ولن تتحقق هذه الاستدامة في الأعمال إلا من خلال مراعاتها للجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في كل قراراتها وعملياتها بما يحقق المنفعة لكافة الأطراف التي تتأثر بتلك القرارات والعمليات، وتوصيل المعلومات عن هذه الجوانب لأصحاب المصالح (Akisik and Gal 2011).

وطبقاً للمفوضية الأوروبية فإن هناك مجموعة من العوامل دفعت منشآت الأعمال للاهتمام بالمسئولية الاجتماعية وتتمثل هذه العوامل في مخاوف المواطنين والمستهلكين والسلطات العامة والمستثمرين في سياق العولمة والتحول الصناعي، وزيادة تأثير المعايير الاجتماعية على قرارات الاستثمار للأفراد والمؤسسات، وزيادة المخاوف من الأضرار الناجمة عن آثار الأنشطة الاقتصادية على البيئة، وزيادة الشفافية حول أنشطة منظمات الأعمال الناتجة عن تطور وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، كما أوضحت المفوضية أن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية يحقق العديد من المزايا للشركات وللمجتمع ككل، فالتزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية يساعدها على إدارة المخاطر ويخفض من تكلفة التمويل، ويساعدها في تحسين وتقوية العلاقات مع المستهلكين والموظفين، وتطوير القدرة على الابتكار، وفتح أسواق جديدة وخلق فرص للنمو وهو ما يساهم في زيادة قدرتها على تحقيق الاستفادة في أعمالها، وعلى مستوى المجتمع تساهم الشركات بشكل جوهري من خلال أنشطة المسئولية الاجتماعية في بناء مجتمع متماسك وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Commission of The European Communities, 2001, 366).

ويرى البعض أن أنشطة المسئولية الاجتماعية يمكن أن تؤثر على قيمة الشركة وسمعتها وخاصة إذا ركزت على تحسين رفاهية العاملين من خلال برامج المسئولية الاجتماعية وهو ما يمكنها من جذب مزيد من المواهب للتوظيف في الشركة وهو ما يحسن الانتاجية ويزيد الربحية كما أنها تؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال (Edmans 2011; Dhaliwal et al. 2011)، ويرى البعض الآخر أن زيادة وعي أصحاب المصالح بأهمية مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات يدفع الشركات لممارسة أنشطة المسئولية الاجتماعية والتقارير عنها خوفاً من أن تفقد دعم وتأييد أصحاب المصالح وهو ما قد يؤثر على فرصها في البقاء والنمو (Alsaadi et al. 2013).

وطبقاً للبعض فإن 65% من المشاركين في الدراسة المسحية التي استهدفت تحديد دوافع الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات يرون أن رغبة الشركات في توظيف والاحتفاظ بنوعية جيدة من العمالة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية تعتبر أحد أهم دوافع التزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية، ويأتي في المرتبة الثانية بنسبة 63% دافع تحقيق الرقابة على التكاليف وتخفيض تكاليف استخدام الموارد والتكاليف البيئية، ويليه في المرتبة الثالثة بنسبة 56% تأتي رغبة الشركات في بناء سمعة جيدة واكتساب ثقة العملاء والموردين ومنظمات المجتمع، ويليه في المرتبة الرابعة بنسبة 44% يأتي دافع تحقيق وفورات ضريبية، وفي المرتبة الخامسة يأتي دافع تحسين العلاقات مع المستثمرين بنسبة 39%، وفي المرتبة السادسة يأتي دافع الاستجابة للضغوط الحكومية بنسبة 38% (Grant 2008).

### 3/3 نظريات المسؤولية الاجتماعية:

يرى البعض أنه يمكن تفسير التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية من خلال واحدة أو أكثر من النظريات التالية (Garriga and Mele 2004):

**النظرية الاقتصادية:** طبقاً لهذه النظرية يُنظر إلى الشركة على أنها أداة لتحقيق الثروة وأن التزامها بالمسؤولية الاجتماعية يعتبر وسيلة لتحقيق النتائج الاقتصادية المرغوبة.

**النظرية السياسية:** طبقاً لهذه النظرية يمكن تفسير التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية باعتباره وسيلة لتحسين المجتمع وتعزيز قوة ومكانة الشركة في هذا المجتمع.

**النظرية التكاملية:** طبقاً لهذه النظرية يمكن تفسير التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية على أنه وسيلة لتحقيق المطالب الاجتماعية من خلال دمج هذه المطالب في أنشطتها وعملياتها وذلك لأن نجاح الشركة في تحقيق أهدافها في البقاء والنمو يعتمد على المجتمع وبدون تلبية هذه المطالب لن تتحقق هذه الأهداف.

**النظرية الأخلاقية:** وتستند في تفسيرها لمسئولية الشركات الاجتماعية على المسؤولية الأخلاقية للشركة تجاه المجتمع حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية التزام أخلاقي على الشركة.

### 4/3 مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

اهتمت عدد من المنظمات الدولية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وقامت بإصدار مجموعة من المبادئ الإرشادية التي تساعد منشآت الأعمال في الوفاء بتلك المسؤولية ومن أهم المبادئ التي صدرت في هذا الصدد مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومبادئ المسؤولية الاجتماعية الصادرة عن المنظمة الدولية للمواصفات (ISO) وفيما يلي عرض لأهم هذه المبادئ:

### 1/4/3 مبادئ المسؤولية الاجتماعية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD (2011):

وتتضمن مجموعة من المبادئ يجب على الشركات مراعاتها عند ممارسة أعمالها التجارية لتحقيق الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتغطي هذه المبادئ خمسة مجالات هي السياسات العامة للشركات والبيئة والعلاقات مع الموظفين ومكافحة الرشوة والفساد ومصالح المستهلكين، ومن أهم المبادئ المتعلقة بهذه المجالات ما يلي:

**1- السياسات العامة:** يجب على الشركات عند وضع سياسات لممارسة أعمالها التجارية مراعاة أن تساهم في التقدم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي بهدف تحقيق التنمية المستدامة، احترام الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بحقوق الانسان والبيئة والصحة والسلامة والعمل والضرائب في المجتمع الذي تعمل فيه، دعم وتطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة، تطوير وتطبيق نظم الإدارة الفعالة التي تعزز الثقة المتبادلة بين الشركة والمجتمع، وأخذ وجهات نظر اصحاب المصالح عند التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروعات والأنشطة التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المجتمع.

**2- البيئة:** يجب على الشركات وضع وقياس أهداف تتعلق بتحسين الأداء البيئي والصحة والسلامة ومتابعة وتقييم مدى تحقق هذه الأهداف من خلال تطبيق التكنولوجيا وإجراءات التشغيل المتوافقة مع المعايير البيئية، تطوير وتقديم المنتجات والخدمات الآمنة في استخدامها والتي ليس لها آثار بيئية ضارة، مراعاة الآثار البيئية والصحية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بإنتاج السلع وتقديم الخدمات لمنع الآثار السلبية أو الحد منها، ووضع خطط لمواجهة التهديدات والأضرار البيئية والصحية الطارئة الناتجة عن ممارسة الأنشطة والعمليات.

**3- العلاقات مع الموظفين والصناعة:** طبقاً للمبادئ الصادرة في هذا الصدد يجب على الشركات وفي إطار القوانين والنظم واللوائح المعمول بها مراعاة احترام حقوق العاملين، توفير العناية الطبية والاجتماعية اللازمة لهم، العمل على توفير فرص العمل وبيئة العمل المناسبة لهم، تنمية وتطوير مهاراتهم، وتطبيق سياسات المساواة بين العاملين وعدم التمييز بينهم وتعزيز التعاون والتفاعل بين المنشأة والعاملين فيها.

**4- مكافحة الرشوة والابتزاز:** ينبغي على الشركات عدم تقديم رشاوى للموظفين العموميين لتسهيل أعمالها أو للحصول على مزايا لا تستحقها، وضع وتطبيق نظام للرقابة الداخلية لضمان دقة وسلامة القيم والعمليات المالية المسجلة في الدفاتر لمنع واكتشاف ما يقع من رشاوى، تعزيز الشفافية في أنشطتها المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد المالي والإفصاح عن النظم الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة التي تمنع وقوع مثل هذه التصرفات غير القانونية، وتعزيز وعي الموظفين بالسياسات والأخلاقيات والضوابط التي وضعتها الوحدة لمنع الابتزاز ومكافحة الرشوة والفساد المالي من خلال البرامج التدريبية والإجراءات التأديبية.

**5- مصالح المستهلكين:** يجب على الشركات التأكد من أن السلع والخدمات المقدمة تتوافق مع متطلبات معايير الصحة والسلامة للمستهلكين، توفير كافة المعلومات الواضحة والدقيقة والقابلة للتحقق عن المنتج بما في ذلك السعر والمكونات والخصائص البيئية والصحية وغيرها من المعلومات التي تساعد المستهلكين على اتخاذ قرارات سليمة، احترام خصوصية المستهلكين وضمان أمن معلومات المستهلكين التي تم الحصول عليها، التعاون التام مع السلطات وجمعيات حماية المستهلك لمنع الممارسات الاعلانية المضللة.

### **2/4/3 مبادئ المسؤولية الاجتماعية الصادرة عن المنظمة الدولية للمواصفات (ISO):**

أصدرت المنظمة الدولية للمواصفات المبادئ الدولية للمسؤولية الاجتماعية للشركات وأوضحت أن هذه المبادئ صالحة للتطبيق على كافة الشركات بغض النظر عن حجمها أو المجتمع الذي تعمل فيه وذلك لمساعدتها على المساهمة في التنمية المستدامة، كما وأنها تعبر عن توافق دولي حول أفضل الممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وطبقاً للمواصفة الدولية رقم 26000 فإن منشآت الأعمال يجب أن تطبق وتحترم المبادئ السبع التالية (ISO 26000.2010):

**1- تحمل المسؤولية عن آثار عمليات المنشأة على المجتمع والبيئة:** أي أن تكون المنشأة قابلة للمساءلة عن آثار قراراتها وعملياتها على رفاة المجتمع وعلى التنمية المستدامة.

2- الالتزام بالشفافية في قرارات المنشأة والأنشطة التي لها تأثير على المجتمع والبيئة: أي أن تفصح الشركات بشكل شفاف عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة وأن توفر تلك المعلومات لكافة الأطراف في الوقت المناسب.

3- الالتزام بالسلوك الأخلاقي طوال الوقت: أي أن تعمل الشركات بشكل فعال على تعزيز السلوك الأخلاقي من خلال وضع هيكل حوكمة يساعد على تعزيز هذا السلوك داخل المنشأة وفي تعاملها مع الآخرين وتحديد معايير السلوك الأخلاقي المتوقع من موظفيها ومنع حدوث أي تضارب في المصالح عبر المنشأة ووضع آليات رقابية لمراقبة تطبيق السلوك الأخلاقي.

4- احترام ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة في المنشأة: وتعني أن تأخذ الشركات مصالح كافة الأطراف المهتمة بها في الاعتبار عند رسم سياساتها واتخاذ قراراتها وممارسة عملياتها وأنشطتها.

5- تقبل أن احترام القوانين المعمول بها أمر إجباري: فيجب على الشركات احترام كافة القوانين واللوائح المعمول بها ومراعاة الالتزام بها في كافة أنشطتها وقراراتها.

6- احترام المعايير الدولية للسلوك: وخاصة في البلاد التي لا تحقق قوانينها الداخلية الحد الأدنى من حماية المجتمع والبيئة.

7- احترام حقوق الانسان والاعتراف بأهميتها وعالميتها: يجب على الشركات تبني السياسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

### 5/3 المؤشر المصري لمسئولية الشركات:

أطلقت البورصة المصرية ومركز المديرين المصري ومركز مسؤولية الشركات بالتعاون مع مؤسسة "ستاندرد أند بورد" الدولية مؤشر مسؤولية الشركات في 23 مارس 2010 لتكون مصر أول دولة عربية وأفريقية في تطبيق هذا المؤشر والثانية على المستوى العالمي بعد الهند. ويقوم المؤشر الجديد بتتبع أداء الشركات المقيدة في البورصة المصرية والتي تظهر القيادة في الإدارة البيئية والاجتماعية وقضايا حوكمة الشركات حيث يتم ترتيب الشركات المقيدة بالبورصة من حيث مدى التزامها بقواعد الحوكمة والحفاظ على البيئة والمسئولية الاجتماعية ثم يتم اختيار أفضل 30 شركة من حيث مستوى الإفصاح عن تلك المجالات والتي تدخل في احتساب القيمة النهائية للمؤشر ويتم ذلك على مرحلتين كما يلي:

**المرحلة الأولى:** تشمل تقييم الشركات على أساس ما تقوم به من إفصاح اختياري عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة والحفاظ على البيئة والمسئولية الاجتماعية للشركة من خلال التقارير السنوية والموقع الإلكتروني للشركة أو ما ترسله من معلومات إلى البورصة المصرية في المجالات الرئيسية المتعلقة بهيكل الملكية وحقوق المساهمين، وهيكل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمعلومات المتعلقة بالجوانب المالية والتشغيلية، وعن أخلاقيات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، والبيئة والمجتمع وحقوق العاملين والمنتجات والمستهلكين.

**المرحلة الثانية:** تتضمن تقييم الممارسات الفعلية للشركة عن طريق التحقق من الأخبار المتاحة بوسائل الإعلام المختلفة الموثوق بها والمجلات المتخصصة وتقارير المسئولية الاجتماعية للشركات، وأيضاً من



خلال الاتصال بالجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لمعرفة ما إذا كان هناك أي مخالفات تقوم بها الشركة.

وبعد ذلك قامت البورصة بالتعاون مع مؤسسة ستاندرد آند بورد بتحويل نتائج المرحلة الثانية إلى مؤشر متحرك من خلال ربط ترتيب الشركات بالقيمة السوقية للسهم ومعدلات التداول عليه، ويعكس هذا الترتيب الوزن النسبي لكل شركة من الشركات الثلاثين المدرجة بالمؤشر الذي صدر لأول مرة في عام 2010 حيث تم ترتيب الشركات عن ثلاث سنوات سابقة.

### 6/3 جودة التقارير المالية:

نال موضوع جودة التقارير المالية اهتمام الباحثين والمنظمات المهنية والرقابية منذ زمن بعيد فالقوائم المالية تعد الوسيلة الرئيسية التي تقدم من خلالها الإدارة المعلومات المالية عن المنشأة لتفي بمسئوليتها تجاه الملاك وغيرهم من أصحاب المصالح في توفير المعلومات التي ليس لديهم سلطة الحصول عليها بشكل مباشر من المنشأة، ويعتبر رقم الربح المحاسبي من أهم أرقام القوائم المالية التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في تقييم أداء المنشأة الحالي والتنبؤ بأدائها المستقبلي ولذلك استخدمت الكثير من الدراسات المحاسبية جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.

وعلى الرغم من أن الفكر المحاسبي لم يقدم تعريف واضح لمفهوم جودة الأرباح إلا أنه قدم مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي تعكس تلك الجودة (Givoly et al. 2010)، وبصفة عامة فقد استخدمت الدراسات المحاسبية نوعين من المؤشرات لقياس جودة الأرباح هي المؤشرات المحاسبية التي تعتمد على بيانات القوائم المالية والمؤشرات السوقية التي تعتمد على قياس مدى التغير في أسعار الأسهم السوقية كاستجابة للإعلان عن الأرباح المحاسبية، وفيما يتعلق بالمؤشرات المحاسبية لجودة الأرباح فقد استخدم Sloan (1996) مستوى الاستحقاق كمقياس لجودة الأرباح المحاسبية، واستخدم Dechow and Dichev (2002) مستوى الخطأ في الاستحقاق المحاسبي (بواقي نموذج الانحدار المستخدم في حساب الاستحقاق) كمقياس لجودة الأرباح، كما استخدم Frances et al. (2004; 2005) درجة تقلب الأرباح كمقياس لجودة الأرباح.

وفيما يتعلق بالمؤشرات السوقية لجودة الأرباح فقد استخدم كلا من Franics and Schipper (1999) و Ecker et al. (2006) وغيرهم التغيرات في أسعار الأسهم الناتجة عن الاعلان عن الأرباح المحاسبية كمقياس لجودة الأرباح المحاسبية وتعتمد هذه المؤشرات على فرض كفاءة السوق والذي تنعكس من خلاله المعلومات المحاسبية على أسعار السوق.

وسيعتمد الباحث على المؤشرات المحاسبية دون غيرها من المؤشرات السوقية وذلك لكثرة وشيوع استخدام المؤشرات المحاسبية في البحوث الأكاديمية كمقياس تقريبي لجودة الأرباح إضافة إلى أن المؤشرات السوقية تعتمد على فرض كفاءة السوق في حين أن أسواق المال العربية تعتبر أسواق ناشئة لم تصنف بعد تحت أي مستوى من مستويات الكفاءة، وسيتم استخدام عدد من المؤشرات لقياس جودة الأرباح لأنه حتى الآن لا يوجد اتفاق على مؤشر واحد كمقياس لجودة الأرباح (Decho et al. 2010)، كما وأن استخدام مؤشرات متعددة يجعل النتائج أكثر قابلية للتعميم (Hope et al. 2013).

وتتمثل المؤشرات المحاسبية المستخدمة في قياس جودة الأرباح في هذه الدراسة في جودة الاستحقاق (Accrual Quality)، الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي (Absolute Abnormal Accrual)، وتقلب أو تباين الأرباح (Earning Variability)، ويرجع اختيار تلك المؤشرات إلى شيوع استخدامها في الدراسات السابقة فضلاً عن تأثيرها على أسواق المال (Francis et al. 2005). وفيما يلي عرض وتحليل لطرق قياس جودة الأرباح من خلال هذه المؤشرات:

### 1/6/3 جودة الاستحقاق (Accrual Quality):

يرى البعض أنه طالما أن هدف الاستحقاق هو مساعدة أصحاب الحقوق في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة فيمكن قياس جودة الاستحقاق بقوة العلاقة بين الاستحقاق والتدفقات النقدية (Anderson et al. 2012)، وبالرغم من أن الاستحقاق المحاسبي يلعب دوراً هاماً في تحديد رقم الربح المحاسبي إلا أن المعايير المحاسبية قد سمحت للإدارة بممارسة قدر من المرونة عند تقدير الاستحقاق وهو ما يعني أن الإدارة يمكن أن تستخدم الاستحقاق المحاسبي بصورة أخلاقية لتوصيل المعلومات بوضوح لأصحاب المصالح لمساعدتهم على رسم صورة صحيحة عن التدفقات النقدية المستقبلية وهو ما يطلق عليه جودة الاستحقاق المحاسبي، كما وأنها يمكن أن تستخدم الاستحقاق المحاسبي بشكل انتهازي لتضليل أصحاب المصالح لتحقيق مصلحتها على حساب مصلحة الآخرين وهو ما يكون له آثار سلبية على المساهمين وعلى سمعة الإدارة والمجتمع الذي تعمل به الشركة (Kirschenheiter and Melumad. 2002; Grant and Visconti. 2007).

وسيعتمد الباحث على نموذج (Decho and Dichve (2002) في قياس جودة الاستحقاق حيث يرى البعض أن هذا النموذج يعد من أفضل النماذج المستخدمة في قياس عدم التأكد المرتبط بالاستحقاق (Francis et al. 2005)، ويرى البعض الآخر أن إضافة التغير في إيرادات المبيعات والممتلكات والآلات والمعدات إلى نموذج (Decho and Dichve (2002) يؤدي إلى زيادة القوة التفسيرية للنموذج ويخفض من أخطاء القياس (McNichols 2002)، وعلى ذلك يمكن قياس جودة الاستحقاق طبقاً للنموذج المعدل التالي:

$$TCA_{i,t} = a_0 + a_1CFO_{i,t-1} + a_2CFO_{i,t} + a_3CFO_{i,t+1} + a_4\Delta Rev_{i,t} + a_5PPE_{i,t} + e_{i,t} \quad (1)$$

حيث:

$TCA_{i,t}$ : تعبر عن الاستحقاق الجاري للشركة (i) في السنة (t)، ويتم قياسه بالفرق في التغير في الأصول الجارية مستبعداً منها الأصول النقدية والتغير في الخصوم الجارية مستبعداً منها أقساط الديون طويلة الأجل مستحقة الدفع.

$CFO_{i,t-1}$ : تعبر عن التدفقات النقدية التشغيلية للسنة السابقة.

$CFO_{i,t}$ : تعبر عن التدفقات النقدية للسنة الحالية.

$CFO_{i,t+1}$ : تعبر عن التدفقات النقدية للسنة المقبلة.

$\Delta Rev_{i,t}$ : تعبر عن التغير في إيرادات المبيعات.

$PPE_{i,t}$ : تعبر عن إجمالي قيمة الممتلكات والآلات والمعدات.

$e_{i,t}$ : تعبر عن بواقي نموذج الانحدار التي تقيس الخطأ المقدر في الاستحقاق الجاري غير المرتبط بالتدفق النقدي التشغيلي والذي لا يمكن تفسيره من خلال التغيير في الإيرادات وفي الأصول الثابتة. مع مراعاة أن كل متغيرات النموذج السابق مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة، ويتم تشغيل النموذج سنوياً للقطاعات المختلفة خلال فترات الدراسة لتحديد بواقي النموذج سنوياً ثم يتم حساب الانحراف المعياري للبواقي  $\sigma(e_{i,t})_t$  كمقياس لجودة الاستحقاق كما يلي:

$$AQ_{i,t} = \sigma(e_{i,t}) \quad (2)$$

وكما ارتفعت قيمة الانحراف المعياري للبواقي كلما دل ذلك على تغير وعدم استقرار العلاقة بين الاستحقاق والتدفقات النقدية وهو ما يعني انخفاض جودة الاستحقاق كمقياس لجودة الأرباح والعكس صحيح فكلما انخفضت قيمة الانحراف المعياري كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى جودة الاستحقاق وبالتالي جودة الأرباح.

### 2/6/3 الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي (Abnormal Accrual):

المؤشر الثاني المستخدم في قياس جودة الأرباح هو الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي والذي يستخدم كمقياس لإدارة الأرباح، وسيعتمد الباحث على نموذج Jones (1991) المعدل كما في المعادلة التالية رقم (3):

$$TAC_{i,t}/A_{t-1} = b_1(1/A_{i,t-1}) + b_2(\Delta Rev_{i,t}/A_{i,t-1}) + b_3(PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + e_{i,t} \quad (3)$$

حيث:

$TAC_{i,t}$ : تعبر عن الاستحقاق الاجمالي الذي يتم قياسه بالاستحقاق الجاري مخصوماً مصروف الاستهلاك للشركة (i) في السنة (t).  
 $A_{t-1}$ : إجمالي أصول الفترة السابقة.  
 $\Delta Rev_{i,t}$ : تعبر عن التغيير السنوي في الإيرادات.  
 $PPE_{i,t}$ : تعبر عن قيمة العقارات والآلات والمعدات.  
 $e_{i,t}$ : تعبر عن بواقي نموذج الانحدار.

ويتم تشغيل النموذج سنوياً لتحديد معاملات النموذج المقدر واستخدامها في حساب الاستحقاق العادي للمنشأة كنسبة من اجمالي الأصول للسنة الماضية ويتم تحديد قيمة الاستحقاق العادي بضرب قيمة نسبة الاستحقاق العادي في قيمة إجمالي الأصول للسنة الماضية ثم يتم تحديد القيمة المقدره للاستحقاق غير العادي بالفرق بين القيمة المقدره للاستحقاق العادي وقيمة الاستحقاق الاجمالي الفعلي المحسوب من القوائم المالية للشركة، والقيمة المطلقة للاستحقاق غير العادي ترتبط بعلاقة عكسية مع جودة الأرباح فارتفاع القيمة المطلقة للاستحقاق غير العادي تعتبر دليل على إدارة الأرباح وبالتالي انخفاض جودة الأرباح والعكس صحيح.

### 3/6/3 تغير الأرباح Earnings Variability:

المؤشر الثالث المستخدم في قياس جودة الأرباح هو تقلب أو تغير الأرباح والذي يتم قياسه بالانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود الاستثنائية مقسوماً على إجمالي الأصول للشركة خلال فترات الدراسة وذلك على النحو التالي:

$$EV = \sigma (\text{Income } i,t) \quad (4)$$

حيث يرتبط تقلب الأرباح بعلاقة عكسية مع جودة الأرباح فارتفاع (انخفاض) الانحراف المعياري للأرباح خلال سنوات الدراسة يشير إلى انخفاض (ارتفاع) جودة الأرباح (Sun et al. 2012).

### 7/3 العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية:

يرى البعض أنه يمكن النظر للمسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها العمليات التي يتحمل فيها المديرين مسؤوليتهم في تحديد وتحقيق مصلحة من يتأثرون بقرارات وعمليات الشركة من جميع فئات أصحاب المصالح، وبصفة عامة فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تنعكس على شفافية ووضوح المعلومات المالية التي تقدمها الشركة لأصحاب المصالح وأن الشركات التي تقي بالمسؤولية الاجتماعية وتظهر التزامها الأخلاقي من خلال سلوكها الذي يتسم بالنزاهة والأمانة والصدق من المفترض أن تمارس نفس السلوك الأخلاقي في إعداد وعرض تقاريرها المالية (Ghun 2005)، وطبقاً للبعض فإن جودة التقارير المالية تتوقف على السلوك الأخلاقي الذي يجب أن تمارسه الإدارة فيما يتعلق بكافة الأنشطة والقرارات (Labell et al. 2010)، وانتهى البعض إلى وجود علاقة موجبة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الاستحقاق كمقياس لجودة التقارير المالية (Hong and Andern 2011). وطبقاً للبعض فإن جودة التقارير المالية تشير إلى توفير المعلومات الجيدة المرتبطة باحتياجات أصحاب المصالح والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات وأن الاعلان عن الأرباح عالية الجودة غالباً ما يرتبط بممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وأنه يمكن الاعتماد على نظرية أصحاب المصالح لتفسير العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية حيث يمكن النظر لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على أنها وسيلة ناجحة لتعزيز العلاقة مع أصحاب المصالح الذين يسيطرون على الموارد التي تحتاج إليها المنشأة للبقاء والاستمرار وهو ما يجعل شركات المسؤولية الاجتماعية تركز على تعزيز العلاقة طويلة الأجل مع أصحاب المصالح أكثر من تركيزها على تحقيق الأرباح في الأجل القصير (Choi et al. 2013).

ويرى البعض أن الشركات التي تقي بالمسؤولية الاجتماعية لمقابلة التوقعات الأخلاقية لأصحاب المصالح في المجتمع من المرجح أن تقيد عمليات إدارة الأرباح وبالتالي تعمل على تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مالية أكثر شفافية وموثوقية (Kim et al., 2012)، وطبقاً للبعض فإنه يمكن تفسير الأثر السلبي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على إدارة الأرباح بأن التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية قد يعطي إشارة موجبة عن سمعتها فأنشطة المسؤولية الاجتماعية تساعد على بناء السمعة والحفاظ عليها وأن الشركات إذا استطاعت ان تكون سمعة طيبة فإن رغبتها في الحفاظ

على هذه السمعة وتميبتها قد يمنعا من الانخراط في أنشطة غير مقبولة اجتماعياً، ولذلك فإن الشركات تستخدم أنشطة المسؤولية الاجتماعية لتعزيز سمعتها وتقييد عمليات إدارة الأرباح وهو ما يترتب عليه تحسين جودة التقارير المالية (Verschoor 2005; Linthicum et al. 2010)، ويؤكد البعض على أن وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية يمكن أن يساعد في التخفيف من حدة مشكلة الوكالة الناتجة عن تعارض المصالح بين الأصيل والوكيل والتي يترتب عليها انخراط المديرين في عمليات إدارة الأرباح (Beaudoin 2008).

وعلى عكس ما سبق يرى البعض أن تقارير المسؤولية الاجتماعية من المحتمل أن تكون مرتبطة بسعي الإدارة لتحقيق مصلحتها الذاتية من خلال استخدام هذه التقارير كوسيلة لتحسين صورتها وسمعتها بشكل استراتيجي لتجنب الآثار السلبية لعمليات إدارة الأرباح (Mc Williams et al., 2006; petrovits 2006; Banrejee, 2007; Prior et al. 2008) الانتهازية للإدارة والتي تحركها مصلحتها الذاتية وسمعتها تجعلها تستخدم أنشطة المسؤولية الاجتماعية لتضليل أصحاب المصالح، ويمكن تفسير هذا السلوك الانتهازي للإدارة من خلال النظرية التشريعية (Legitimacy Theory) التي تقوم على أساس أن المنشأة لابد وأن تتسجم مع المجتمع الذي تعمل فيه وفي حالة وجود اختلاف بين المنشأة والمجتمع الذي تعمل فيه فإن أحد الطرق التي يمكن أن تستخدمها المنشأة لسد الفجوة بينها وبين المجتمع هو تحويل اهتمام المجتمع من قضية معينة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال عندما يكون هناك انطباع سلبي عن الأداء البيئي للشركة فإن الإدارة تلجأ بشكل استراتيجي إلى ممارسة أنشطة اجتماعية أخرى للفت الانتباه عن الأداء البيئي الذي يتسم بالسلبية حيث قد تنفق المنشأة المزيد من الأموال على الاستثمار في الجوانب الاجتماعية الأخرى لتحسين صورة الشركة (Choi et al. 2013).

#### 4- الدراسة الاختبارية:

يهدف الباحث من خلال الدراسة الاختبارية إلى اختبار أثر التزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية وأثر الاستثمار المؤسسي في تعزيز العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح وذلك من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

#### 1/4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المصرية المدرجة ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالإضافة إلى غيرها من الشركات المساهمة المصرية المدرجة في البورصة المصرية وغير المدرجة في مؤشر المسؤولية على أن تكون من ضمن الشركات الخمسين الأكثر نشاطاً طبقاً لكتاب الإفصاح السنوي الذي تصدره البورصة المصرية وذلك حتى يمكن مقارنة جودة الأرباح بين شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات وبين غيرها من الشركات التي لم تدرج ضمن مؤشر المسؤولية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها على أساس الشركات المصرية التي استمرت ضمن

الشركات الخمسين الأكثر نشاطاً والتي توافرت تقاريرها المالية وكافة البيانات عنها خلال فترة الدراسة التي بدأت من عام 2008 حتى 2013 وقد تم اختيار سنة 2008 كأساس لبداية فترة الدراسة الاختبارية على الرغم من أن مؤشر مسئولية الشركات قد تم اصداره لأول مرة في عام 2010 وتم اصداره عن ثلاث سنوات سابقة بدأت من عام 2007 لعدم امكانية الوصول للتقارير المالية لكافة شركات العينة عن عام 2007 وبلغ عدد شركات العينة 50 شركة من كافة القطاعات بعد استبعاد البنوك نظراً للطبيعة المختلفة عن باقي شركات العينة والجدول التالي رقم (1) يوضح عدد شركات عينة الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1) عينة الدراسة

النسبة المئوية	عدد شركات العينة	القطاع
8%	4	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
8%	4	الموارد الأساسية
6%	3	المنزلية والشخصية
8%	4	الأغذية
20%	10	العقارات
14%	7	الخدمات المالية
16%	8	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
10%	5	التشييد والبناء
10%	5	الكيمويات
100%	50	المجموع

#### 2/4 مصادر البيانات:

اعتمد الباحث على المصادر الثانوية لتجميع بيانات متغيرات الدراسة؛ حيث تم تجميع بيانات المسئولية الاجتماعية لشركات المؤشر المصري طبقاً لنموذج التقييم الذي تستخدمه مؤسسة ستاندرد أند بورد في ترتيب الشركات في المجالات المختلفة للإفصاح والشفافية من خلال التقارير المالية المنشورة والمواقع الإلكترونية للشركات والتقارير الخاصة التي تصدرها الشركات عن المسئولية الاجتماعية من خلال أسلوب تحليل المحتوى، وتم تجميع البيانات المستخدمة في قياس جودة الأرباح من خلال التقارير المالية للشركات والتي تم الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية وموقع مباشر البورصة المصرية، واستخدم الباحث برنامج (Excel) كأساس لجمع البيانات وتلخيصها للوصول إلى متغيرات الدراسة.

#### 3/4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار فروض

الدراسة من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

أسلوب الإحصاء الوصفي: من خلال إيجاد المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة.

اختبار (T test): لاختبار مدى وجود فروق جوهرية بين جودة الأرباح في شركات المؤشر المصري

لمسئولية الشركات وغيرها من الشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية.

اختبار التداخل الخطي (Collinearity Diagnostics): للتأكد من خلو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الخطي.

اختبار الارتباط الذاتي (Durbin Watson): للتأكد من خلو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي.

اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression): لاختبار أثر الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة الأرباح ولتحديد أي مجالات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أكثر تأثيراً في جودة الأرباح، ولتحديد أثر الاستثمار المؤسسي في شركات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات على تعزيز العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح.

4/4 متغيرات الدراسة:

1/4/4 المتغير التابع جودة الأرباح (EQ): وتم قياسه من خلال المؤشرات الثلاثة التالية:

- جودة الاستحقاق (AQ): وتم قياسه من خلال الانحراف المعياري لبواقي نموذج الاستحقاق الجاري من خلال النموذج المعدل لـ (Decho and Dichve (2002) كما سبق بيانه في الإطار النظري.

- الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي (Abn\_Acc): وتم قياسه من خلال النموذج المعدل لـ Jones (1991) كما سبق عرضه في الإطار النظري.

- تغاير الربح (Inom\_Std): وتم قياسه بالانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود الاستثنائية كما سبق ايضاحه في الإطار النظري.

2/4/4 المتغيرات المستقلة المتعلقة بالإفصاح والشفافية لشركات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات:

طبقاً لمنهجية حساب مؤشر الإفصاح والشفافية لمسؤولية الشركات فقد تم تقسيم مجالات الإفصاح التي تقوم مؤسسة ستاندر آند بورد بتقييمها لتحديد مدى التزام الشركات بالإفصاح عنها إلى مجالين أساسيين هما مجال الإفصاح عن حوكمة الشركات ومجال الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات، وتحصل الشركة على (1) في حالة الإفصاح عن كل نقطة من النقاط الأساسية في كل مجال فرعي و (صفر) في حالة عدم الإفصاح أو توافر معلومات سلبية عن النقطة و(3) في حالة الإفصاح عن كل نقطة إضافية، ويتم حساب قيمة كل متغير من متغيرات الإفصاح والشفافية بنسبة ما تحصل عليه الشركة من نقاط عن الإفصاح في هذا المجال إلى إجمالي نقاط الإفصاح المقترحة طبقاً لمنهجية حساب المؤشر، وفيما يلي بيان المتغيرات المستقلة التي تمثل المجالات الفرعية للإفصاح والشفافية والنقاط الأساسية والإضافية (S&P. 2010):

- هيكل الملكية وحقوق المساهمين (T&D1): وطبقاً لمنهجية حساب المؤشر فإن قائمة النقاط المتعلقة بهذا المتغير تتكون من 27 نقطة منها 14 نقطة للإفصاح عن معلومات هيكل الملكية و13 نقطة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحقوق المساهمين و3 نقاط إضافية في حالة الإفصاح عن هذه المعلومات من خلال الموقع الإلكتروني للشركة.

- **المعلومات المالية والتشغيلية (T&D2):** وتتكون قائمة النقاط المتعلقة بهذا المتغير من 38 نقطة رئيسية منها 27 للإفصاح عن المعلومات المالية و 11 نقطة للإفصاح عن المعلومات التشغيلية فضلاً عن 9 نقاط إضافية .
- **مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (T&D3):** وتتكون قائمة النقاط لهذا المتغير من 17 نقطة للإفصاح عن المعلومات الرئيسية المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية و 6 نقاط للإفصاح عن المعلومات الرئيسية المتعلقة بمكافآت المجلس والإدارة التنفيذية و 66 نقطة للإفصاح الإضافي عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والمكافآت، وبحيث تحصل الشركة على 23 نقطة للإفصاح عن كافة المعلومات الرئيسية المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمكافآت يضاف إليها النقاط الإضافية التي تحصل عليها الشركة في هذا المجال.
- **أخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركات (T&D4):** وتتضمن قائمة النقاط لهذا المتغير 12 نقطة منها 3 نقاط للإفصاح عن المعلومات الرئيسية المتعلقة بحوكمة الشركات ونقطة واحدة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بسياسة مكافحة الفساد والرشوة و 4 نقاط للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيادة والريادة و 4 نقاط للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتقرير المسؤولية الاجتماعية.
- **حماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية (T&D5):** وتتضمن قائمة النقاط لهذا المتغير 18 نقطة رئيسية منها 5 نقاط للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحماية البيئة و 13 نقطة أساسية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية فضلاً عن 2 نقطة للإفصاح الإضافي عن البيئة ونقطة واحدة للإفصاح الإضافي عن استخدام الموارد الطبيعية.
- **العلاقات مع الموظفين (T&D6):** وتتكون قائمة النقاط لهذا المتغير من 29 نقطة أساسية منها 7 نقاط للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بسياسات الإدارة ومؤشرات الأداء و 22 نقطة للإفصاح عن المعلومات الأساسية المتعلقة بالموظفين فضلاً عن 3 نقاط للإفصاح الإضافي عن سياسات الإدارة و 12 نقطة للإفصاح الإضافي المرتبط بالموظفين.
- **المشاركة المجتمعية والاستثمار المجتمعي (T&D7):** وتتكون قائمة نقاط هذا المتغير من 5 نقاط أساسية منها نقطة واحدة للإفصاح عن حقوق الانسان والباقي للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستثمار المجتمعي.
- **رضاء العملاء وجودة المنتجات (T&D8):** وتتضمن 9 نقاط منها 2 للإفصاح عن جودة المنتجات و 7 للإفصاح عن رضاء العملاء.
- **مؤشر الإفصاح والشفافية (CSR\_Score):** ويتم حساب مؤشر الإفصاح والشفافية للشركة بنسبة ما حصلت عليه الشركة من نقاط إلى إجمالي عدد النقاط في كافة المجالات والتي بلغت 161 نقطة منها 100 نقطة للإفصاح عن المجال الرئيس الأول و 61 نقطة للإفصاح عن المجال الرئيس الثاني بخلاف النقاط الإضافية.



### 3/4/4 المتغيرات الرقابية:

تم تضمين النموذج المستخدم في اختبار أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة الأرباح عدد من المتغيرات الرقابية التي قد تؤثر على المسؤولية الاجتماعية للشركات أو على جودة الأرباح أو على العلاقة بينهما وتمثلت هذه المتغيرات فيما يلي:

- **جودة المراجعة (Audit):** وهو متغير وهمي بحيث تأخذ الشركة التي يتم مراجعة تقاريرها المالية من خلال أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبار على (1) وتحصل على (صفر) إذا كان غير ذلك، وتم إدخال هذا المتغير الرقابي في نموذج الانحدار لوجود عدد من الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة معياراً عنها بحجم مكتب المراجعة الذي يقوم بمراجعة التقارير المالية للمنشأة وبين عمليات إدارة الأرباح (Cheng, 2001; Vender et al, 2003).
- **حجم الشركة (Size):** ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة الأصول، وتم إدخال هذا المتغير في نموذج الانحدار لأنه طبقاً للبعض فإن الشركات كبيرة الحجم يتم التركيز عليها من قبل الجمهور وهو ما يشجعها على ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية لإدارة العلاقة بينها وبين أصحاب المصالح (Brammer and Pavelin 2006)، فضلاً عن التأثير المحتمل للحجم على جودة الأرباح.
- **الرفع المالي (Leverage):** ويتم قياسه بنسبة اللوغاريتم الطبيعي للديون طويلة الأجل إلى اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وتم إدخال معدل الرفع المالي كمتغير رقابي في نموذج الانحدار لأن عدد كبير من المؤسسات المالية العالمية أصبحت تطبق معايير الائتمان التي تأخذ في اعتبارها تحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروعات عند اتخاذ قرارات التمويل المتعلقة بهذه المشروعات وبالتالي فإن الشركات التي تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية تزداد قدرتها في الحصول على التمويل الخارجي عن غيرها من الشركات (Holbrook, 2013)، كما أشار البعض إلى وجود علاقة طردية بين الرفع المالي وإدارة الأرباح (Jaing, 2008).
- **العائد على الأصول (ROA):** يتم حساب معدل العائد على الأصول بنسبة اللوغاريتم الطبيعي لصافي دخل العمليات إلى اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وتم إدخال معدل العائد على الأصول كمتغير رقابي نظراً لأن البعض أشار إلى أن معدل العائد على الأصول يعتبر أحد مؤشرات الأداء المالي للشركة التي يمكن أن تفسر العلاقة العكسية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وعمليات إدارة الأرباح (Kim et al., 2012).
- **معدل النمو (MB):** يتم قياس معدل النمو بنسبة القيمة السوقية إلى الدفترية، وتم إدخال هذا المتغير في نموذج الانحدار لأن البعض انتهى إلى وجود علاقة طردية بين معدل النمو والمسؤولية الاجتماعية للشركات مفسراً ذلك بأن ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية تدفع الشركات للاستثمار في أنشطة المسؤولية الاجتماعية لرغبتها في جذب مزيد من الاستثمارات

بهدف تخفيض تكلفة رأس المال (Dhaliwal et al. 2011)، كما أشار البعض إلى أن ارتفاع القيمة السوقية للشركات قد يكون دافع لإدارة الأرباح بهدف الحفاظ على القيمة المرتفعة للشركة في السوق (Habib, A., and Hansen, J., 2009).

- **نسبة الاستثمار المؤسسي (Inst\_Inv):** ويتم قياسه بنسبة ما يمتلكه المستثمرين المؤسسيين من حقوق الملكية في شركات المؤشر حيث يرى البعض أن المستثمرين المؤسسيين يمكن أن يؤثروا تأثيراً جوهرياً على القرارات الإدارية ويمنعون الإدارة من تشويه الأرقام المحاسبية وهو ما يعزز جودة الأرباح، كما انتهى البعض إلى وجود علاقة طردية بين نسبة الأسهم المملوكة للمستثمرين المؤسسيين وأداء الشركات المتعلق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية (Jo and Harjoto, 2011; Oh et al. 2011).

#### 5/4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتضمن الجدول التالي رقم (2) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

جدول رقم (2) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Residual_ Std. 1	140	0.0300	0.1100	0.0660	0.0287
Residual_ Std. 2	160	0.0500	0.2200	0.1335	0.0561
Abn_Acc 1	140	0.04	.6893	0.1543	0.1750
Abn_Acc 2	160	0.06	.7851	0.1777	0.2075
Income Std. 1	140	0.0004	0.1986	0.0341	0.0351
Income Std. 2	160	0.0013	0.8659	0.0478	0.0825
CSR_Score	140	0.6300	0.9900	0.6749	0.1234
T&D1	140	0.7400	0.9700	0.8129	0.1761
T&D2	140	0.2800	0.7200	0.5320	0.0904
T&D3	140	0.7700	0.9800	0.8632	0.1535
T&D4	140	0.3300	0.7120	0.6523	0.1795
T&D5	140	0.2100	0.8300	0.7895	0.1042
T&D6	140	0.6700	0.8900	0.8201	0.1129
T&D7	140	0.6600	0.8800	0.8320	0.2014
T&D8	140	0.2200	0.7900	0.7012	.2324
Inst_Eq	140	0.1500	0.9890	0.4490	0.2774
Big_Audit	140	0.0000	1.0000	0.8148	0.3902
Size	140	17.790	24.964	22.061	1.7869
Leverage	140	0.0000	1.8200	0.1525	0.2009
ROA	140	0.0013	0.6069	0.0963	0.1166
MB	140	0.0345	24.2033	2.6740	3.9672

تشير نتائج الجدول فيما يتعلق بالمؤشر الأول لجودة الأرباح وهو الانحراف المعياري لبواقي نموذج الاستحقاق الجاري (Resid\_Std.) إلى انخفاض متوسط الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري في شركات المؤشر (Residual\_Std.1) والذي بلغ 0,066 عن متوسط الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري في باقي الشركات (Residual\_Std.2)

والذي بلغ 0,134 وهو ما يعني ارتفاع جودة الأرباح مقاسة بالانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري في شركات المؤشر عنها في باقي شركات العينة.

وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني لجودة الأرباح وهو الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي ( $Ab\_acc$ ) فتشير النتائج إلى انخفاض متوسط الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي في شركات المؤشر ( $Ab\_Acc1$ ) والذي بلغ 0,154 عن متوسط الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي في باقي الشركات التي لم تدخل المؤشر ( $Ab\_Acc2$ ) والذي بلغ 0,178 وهو ما يعني انخفاض عمليات إدارة الأرباح في شركات المؤشر عنها في باقي الشركات التي لم تدخل المؤشر وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح في شركات المؤشر عنها في باقي شركات العينة.

وفيما يتعلق بالمؤشر الثالث لجودة الأرباح والمتمثل في تغاير الأرباح والذي تم قياسه بالانحراف المعياري لرقم صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية ( $Incom\_Std.$ ) فتشير النتائج إلى انخفاض متوسط الانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود الاستثنائية في شركات المؤشر ( $Incom\_Std.1$ ) والذي بلغ 0,034 عن متوسط الانحراف المعياري لصافي الدخل في باقي شركات العينة ( $Incom\_Std2$ ) والذي بلغ 0,048 وهو ما يعني انخفاض مستوى تغاير الأرباح وبالتالي ارتفاع مستوى جودة الأرباح في شركات المؤشر عنها في باقي شركات العينة.

وفيما يتعلق بنسبة مؤشر الإفصاح والشفافية ( $CSR\_Score$ ) فتشير نتائج الجدول رقم (2) إلى أن شركات المؤشر قد أفصحت في المتوسط عن 0,67 من حجم المعلومات المحددة في منهجية حساب المؤشر بانحراف معياري 0,12، وفيما يتعلق بالجوانب المختلفة للإفصاح والشفافية والتي حرصت شركات المؤشر على الإفصاح عنها مرتبة على حسب متوسط نسبة الإفصاح فتشير النتائج إلى أن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ( $T\&D3$ ) قد احتلت الترتيب الأول حيث أفصحت شركات المؤشر في المتوسط عن 0,86 من حجم المعلومات المحددة في منهجية حساب المؤشر المتعلقة بهذا الجانب، واحتلت المعلومات المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي والمشاركة المجتمعية ( $T\&D7$ ) الترتيب الثاني حيث أفصحت شركات المؤشر في المتوسط عن 0,83 من حجم المعلومات المحددة في منهجية حساب المؤشر المتعلقة بهذا الجانب، وجاءت المعلومات المتعلقة بالعلاقات مع الموظفين ( $T\&D6$ ) في الترتيب الثالث حيث أفصحت شركات المؤشر في المتوسط عن 0,82 من حجم المعلومات المحددة في منهجية حساب المؤشر المتعلقة بهذا الجانب، واحتلت المعلومات المتعلقة بهيكل الملكية وحقوق المساهمين ( $T\&D1$ ) الترتيب الرابع حيث أفصحت شركات المؤشر في المتوسط عن 0,81 من حجم المعلومات المحددة في منهجية حساب المؤشر المتعلقة بهذا الجانب، وجاءت المعلومات المتعلقة بحماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية ( $T\&D5$ ) في الترتيب الخامس وأفصحت شركات المؤشر في المتوسط عن 0,79 من حجم المعلومات المحددة في منهجية حساب المؤشر المتعلقة بهذا الجانب، واحتلت المعلومات المتعلقة برضاء العملاء وجودة المنتجات ( $T\&D8$ ) الترتيب السادس حيث أفصحت شركات المؤشر في المتوسط عن 0,70 من حجم المعلومات المحددة في منهجية حساب المؤشر المتعلقة بهذا الجانب، وجاءت المعلومات المتعلقة بأخلاقيات الأعمال ومسؤولية

الشركة (T&D4) في الترتيب السابع حيث أفصحت شركات المؤشر في المتوسط عن 0,65 من حجم المعلومات المحددة في منهجية حساب المؤشر المتعلقة بهذا الجانب، أما المعلومات المتعلقة بالنواحي المالية والتشغيلية (T&D2) فقد احتلت الترتيب الثامن والأخير حيث أفصحت شركات المؤشر في المتوسط فقط عن 0,53 من حجم المعلومات المحددة في منهجية حساب المؤشر المتعلقة بهذا الجانب. وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية فتشير نتائج الجدول رقم (2) إلى أن الحد الأدنى لنسبة ما يمتلكه المستثمرين المؤسسيين من أسهم شركات المؤشر والتي تزيد عن 0,05 (Instit\_Eq) قد بلغ 0,15 والحد الأقصى 0,98 والمتوسط 0,45 والانحراف المعياري 0,27، وبلغ متوسط نسبة عدد شركات المؤشر التي يتم مراجعة قوائمها المالية من خلال مكاتب المراجعة الكبيرة 0,81، وبلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة أصول شركات المؤشر كمقياس لحجم الشركة (Size) 22,00، وبلغ متوسط نسبة الرفع المالي (Leverage) في شركات المؤشر 0,15، ومتوسط معدل العائد على أصول شركات المؤشر (ROA) 0,096، كما بلغ متوسط نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية (MB) لشركات المؤشر 2,67.

#### 6/4 اختبار فروض البحث:

1/6/4 الفرض الأول: لا توجد فروق جوهرية بين جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات وفي الشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية: لاختبار مدى وجود فروق جوهرية بين شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات وباقي الشركات عينة الدراسة فيما يتعلق بجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية خلال فترة الدراسة استخدم الباحث اختبار (T) (Paired Sample Test)، والجدول التالي رقم (3) يوضح نتيجة اختبار (T) وذلك كما يلي :

جدول رقم (3) نتائج اختبار (T)

	Paired Difference					T	df	Sig.
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	%95 Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
Pair1Resd_Std.1-Resd_Std.2	.06933	.04942	.02018	-.12120	-.01747	-3.437	139	0.004
Pair2Abn_Acc1- Abn_Acc2	.03087	.06976	.02279	-.17595	.01420	-2.948	139	0.010
Pair3incom_std.1- Incom_Std.2	.01688	.09194	.00770	-.03224	-.0015	-2.173	139	0.031

تشير نتيجة اختبار (T) المبينة في الجدول رقم (3) إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري المستخدم كمقياس لجودة الأرباح في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات ومتوسط الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري في باقي شركات عينة الدراسة المدرجة في البورصة المصرية من الشركات الخمسين الأكثر نشاطا (Resd\_Std.1- Resd\_Std.2) حيث بلغ مستوى معنوية الفروق (Sig) 0,004 وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول عند 0,01، كما تشير النتائج إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي والمستخدم كمقياس لجودة

الأرباح في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات ومتوسط الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي في باقي الشركات العينة المدرجة في البورصة المصرية (Abn\_Acc1- Abn\_Acc2) حيث بلغ مستوى معنوية الفروق (Sig) 0,01 وهو معنوي عند مستوى معنوية 0,01، وفيما يتعلق بمؤشر تغاير الربح فتشير النتائج إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط الانحراف المعياري لرقم صافي الربح قبل البنود الاستثنائية في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات و متوسط الانحراف المعياري لرقم صافي الربح قبل البنود الاستثنائية في باقي شركات العينة (Incom\_Std.1 - income\_Std.2) حيث بلغ مستوى معنوية الفروق 0,031 وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول عند 0,05، وهو ما يعني رفض الفرض الأول وقبول الفرض البديل بوجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات وجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية في الشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية.

**2/6/4 الفرض الثاني: لا يوجد تأثير جوهري لالتزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.**

لاختبار أثر التزام شركات المؤشر المصري بالمسئولية الاجتماعية (CSR\_Score) كمتغير مستقل على جودة الأرباح (Earning Quality) كمقياس لجودة التقارير المالية كمتغير تابع استخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$EQ = a + b_1 \text{ CSR\_Score} + b_2 \text{ Audit} + b_3 \text{ Size} + b_4 \text{ Leve} + b_5 \text{ ROA} + b_6 \text{ MB} + e \quad (5)$$

حيث تعبر (EQ) عن المتغير التابع جودة الأرباح والتي يتم قياسها بالمؤشرات الثلاثة كما سبق بيانه، وتعبر (a) عن قيمة ثابت المعادلة، وتعبر (b1,...,b6) عن قيم معاملات انحدار المتغيرات المستقلة، وتعبر (CSR\_Score) عن المتغير المستقل مؤشر الإفصاح والشفافية والذي تم قياسه بنسبة إجمالي نقاط الإفصاح التي حصلت عليها الشركة في كل مجالات المسئولية الاجتماعية إلى إجمالي نقاط الإفصاح المقترحة طبقاً لمنهجية حساب المؤشر، وتعبر (Audit) عن حجم مكتب المراجعة الذي يراجع أعمال الشركة، وتعبر (Size) عن حجم الشركة، وتعبر (Leve) عن مستوى الرفع المالي للشركة، وتعبر (ROA) عن معدل العائد على الأصول، و (MB) عن نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية، و (e) عن خطأ التقدير

وقام الباحث بتشغيل النموذج المحدد في المعادلة رقم (5) ثلاث مرات بطريقة (Enter) مرة في حالة استخدام جودة الاستحقاق (Accrual quality) كمقياس لجودة الأرباح ومرة ثانية في حالة استخدام الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي (Abnormal Accrual) كمقياس لجودة الأرباح والمرة الثالثة في حالة استخدام تغاير الأرباح (Income Variability) كمقياس لجودة الأرباح، والجدول التالي رقم (4) يوضح قيمة معاملات انحدار المتغيرات المستقلة ومستوى معنويتها وقيمة معامل التحديد ومدى معنوية النموذج ونتيجة اختبار التداخل الخطي بين متغيرات النموذج ونتيجة اختبار الارتباط الذاتي وذلك كما يلي:

جدول رقم (4) نتائج اختبار أثر المسؤولية الاجتماعية على جودة الأرباح

Model	Accrual Quality		Abnormal Accrual		Earning Variability		Collinearity Statistics	
	Coeff.	Sig.	Coeff.	Sig.	Coef .	Sig.	Tolerance	VIF
(Constant)	.037	.275	.220	.359	-.032	.444		
CSR_Score	-.083	.019	-.078	.028	-.048	.020	.919	1.088
Audit	.003	.747	-.191	.006	.005	.480	.865	1.155
Size	.001	.742	-.057	.047	-.004	.025	.859	1.164
Leverage	-.007	.034	.029	.700	.080	.000	.961	1.040
RoA	.003	.673	.048	.324	.014	.083	.940	1.064
MB	.000	.966	-.010	.178	-.003	.018	.900	1.112
R <sup>2</sup>	0.342		0.217		0.277			
F	5.562		2.362		9.893			
Sig.	0.00		0.021		0.00			
Durbin-Watson	1.841		1.725		1.867			

تشير نتائج الجدول رقم (4) في الخانة الأخيرة إلى نتيجة اختبار التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة (Collinearity Statistics) حيث تشير قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة إلى أن جميع قيم معاملات المتغيرات المستقلة لم تتجاوز (5) وهو ما يعني أن النموذج المستخدم لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، كما تشير نتيجة اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم المتجاورة لمتغيرات النماذج الثلاثة حيث بلغت قيمة (D-W) المحسوبة للنماذج الثلاثة 1,84 ، 1,73 ، 1,87 على التوالي وكلها تقع في المدى المسموح به الذي يتراوح ما بين (1,5 و 2,5).

وتشير نتائج نموذج الانحدار الأول الذي يقيس أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات معبراً عنه بمستوى الإفصاح الإجمالي عن المسؤولية الاجتماعية من خلال مؤشر الإفصاح والشفافية (CSR\_Score) على جودة الأرباح مقياساً بمستوى جودة الاستحقاق (Accrual Quality) إلى أن قيمة معامل التحديد للنموذج (R<sup>2</sup>) قد بلغت 0,34 وهو ما يعني أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر 0,34 من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وباقي التغيرات تفسرها عوامل أخرى، وتشير قيمة (F) إلى معنوية نموذج الانحدار عند مستوى معنوية 0,01 وهو ما يعني ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج، كما تشير قيمة معامل انحدار (Coeff.) المتغير المستقل مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (CSR\_Score) إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري فكلما ارتفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية معبراً عنه بارتفاع نسبة مؤشر الإفصاح والشفافية كلما انخفض مقدار الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري وهو ما يعني ارتفاع جودة الاستحقاق وبالتالي جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، وتتفق هذه النتيجة مع ما انتهى إليه البعض من وجود علاقة سلبية بين المسؤولة الاجتماعية للشركات والانحراف المعياري لبواقي نموذج الاستحقاق الجاري كمقياس لجودة الاستحقاق وبالتالي جودة التقارير المالية (Andersen et al., 2012)، وتشير قيمة معامل انحدار المتغير المستقل الراجعة المالية (Leve) إلى وجود تأثير طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 لمستوى الرفع المالي على الانحراف المعياري لبواقي نموذج الاستحقاق الجاري وهو ما يعني أن ارتفاع نسبة الرفع المالي يؤدي إلى ارتفاع قيمة

الانحراف المعياري لبواقي نموذج الاستحقاق الجاري وهو ما يترتب عليه انخفاض جودة الاستحقاق وبالتالي جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.

وفيما يتعلق بنموذج الانحدار الثاني الذي يقيس أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات معبراً عنها بمؤشر الإفصاح والشفافية (CSR\_Score) على الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي (Abn\_Accrual) كمقياس لجودة الأرباح فتشير نتائج الجدول رقم (4) إلى أن قيمة معامل التحديد للنموذج ( $R^2$ ) قد بلغت 0,22 وتشير قيمة (F) الى معنوية نموذج الانحدار عند مستوى معنوية 0,05، كما تشير قيمة معامل انحدار المتغير المستقل مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (CSR\_Score) إلى وجود تأثير سلبي جوهري عند مستوى معنوية 0,05 لمستوى التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية على مستوى الاستحقاق غير العادي وهو ما يعني أن ارتفاع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية معبراً عنه بارتفاع نسبة مؤشر الإفصاح والشفافية يترتب عليه انخفاض مستوى الاستحقاق غير العادي وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، وتتفق هذه النتيجة مع ما سبق أن توصل إليه البعض من أن وفاء الشركات بمسئولياتها الاجتماعية يدفعها لتقييد عمليات إدارة الأرباح وهو ما يجعل قوائمها المالية أكثر شفافية وموثوقية (Kim et al., 2012)، كما تشير النتائج إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من جودة المراجعة معبراً عنها بحجم مكتب المراجعة (Audit) وحجم الشركة (Size) على الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي عند مستوى معنوية 0,01 و 0,05 على التوالي وهو ما يعني أنه كلما ازداد حجم الشركة وكلما كان مكتب المراجعة الذي يراجع تقاريرها المالية من المكاتب الكبيرة كلما انخفض مستوى الاستحقاق غير العادي وبالتالي ارتفع مستوى جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.

وفيما يتعلق بنموذج الانحدار الثالث الذي يقيس أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات معبراً عنها بنسبة مؤشر الإفصاح والشفافية (CSR\_Score) على جودة الأرباح مقاسة بالتغيرات في الأرباح (Earning Variability) فتشير نتائج الجدول رقم (4) إلى أن قيمة معامل التحديد للنموذج ( $R^2$ ) قد بلغت 0,28، وتشير قيمة (F) الى معنوية نموذج الانحدار عند مستوى معنوية 0,01، كما تشير قيمة معامل انحدار المتغير المستقل مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى وجود تأثير سلبي جوهري عند مستوى معنوية 0,05 للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على الانحراف المعياري لصافي الربح قبل البنود الاستثنائية كمقياس لجودة الأرباح فكلما ارتفعت نسبة مؤشر الإفصاح والشفافية كلما انخفض مستوى تغير الأرباح وهو ما يعني ارتفاع جودة الأرباح، وتشير قيمة معاملات انحدار حجم الشركة (Size) معبراً عنها باللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول ونمو الشركة (MB) معبراً عنها بنسبة القيمة السوقية إلى الدفترية إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 لهذين العاملين على تغير الأرباح وهو ما يعني أنه كلما ازداد حجم الشركة وكلما ارتفع معدل نمو الشركة كلما انخفض الانحراف المعياري للربح وهو ما يترتب عليه ارتفاع مستوى جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية. مما سبق يمكن رفض الفرض الثاني وقبول الفرض البديل بوجود تأثير

سليبي جوهري لالتزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.

**3/6/4 فرض الدراسة الثالث: لا يوجد تأثير جوهري لالتزام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالمجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.**

لاختبار أثر التزام شركات المؤشر المصري بالمجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية (T&d1,T&D2,..., T&D8) كمتغيرات مستقلة على جودة الأرباح (E Q) كمقياس لجودة التقارير

المالية كمتغير تابع استخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد التالي كما في المعادلة رقم (6):

$$EQ = a + b_1 T\&D1 + b_2 T\&D2 + b_3 T\&D3 + b_4 T\&D4 + b_5 T\&D5 + b_6 T\&D6 + b_7$$

$$T\&D7 + b_8 T\&D8 + b_9 Audit + b_{10} Size + b_{11} Leve + b_{12} ROA + b_{13} MB + e \quad (6)$$

والجدول التالي رقم (5) يوضح نتيجة اختبار الفرض الثالث وذلك كما يلي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار أثر مجالات المسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح

Model	Accrual Quality		Abnormal Accrual		Earnings Variability		Collinearity Statistics	
	Coeff.	Sig.	Coeff.	Sig.	Coeff.	Sig.	Toleranc e	VIF
(Constant)	-.065	.088	.387	.083	-.061	.036		
T&D1	-.015	.042	.241	.055	-.034	.088	.429	2.332
T&D2	-.135	.681	-.121	.737	-.054	.029	.495	2.075
T&D3	-.018	.047	-.183	.007	-.057	.001	.304	3.289
T&D4	-.040	.090	-.097	.024	-.008	.671	.454	2.204
T&D5	-.093	.036	.162	.582	.013	.741	.556	1.912
T&D6	-.055	.000	-.084	.048	-.078	.002	.382	2.616
T&D7	-.033	.117	-.198	.003	-.013	.000	.385	2.596
T&D8	-.001	.974	.118	.439	-.018	.366	.465	2.108
Audit	.001	.927	-.223	.479	.000	.985	.804	1.243
Size	.003	.709	-.004	.627	-.000	.825	.851	1.175
Leverage	.089	.809	-.002	.977	.005	.636	.840	1.190
RoA	.012	.137	.051	.288	-.001	.927	.945	1.058
MB	.003	.480	-.008	.331	.023	.022	.814	1.228
R <sup>2</sup>	0.261		0.187		0.341			
F	4.551		2.238		6.685			
Sig.	0.00		0.032		0.000			
Durbin-Watson	1.721		1.799		1.92			



تشير نتيجة آخر عمود في الجدول رقم (5) إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة حيث لم تتعدى قيمة معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة عن (5)، وتشير نتيجة اختبار (Durbin Watson) للارتباط الذاتي الموضحة في آخر صف في الجدول إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم المتجاوزة لمتغيرات النماذج الثلاثة حيث بلغت قيمة (D-W) المحسوبة للنماذج الثلاثة 1,72 و 1,80 و 1,92 على التوالي وهذه القيم تقع في المدى المسموح به الذي يتراوح ما بين (1,5 - 2,5).

وتشير نتائج الجدول رقم (5) فيما يتعلق بنموذج الانحدار الأول الذي يقيس أثر المجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح معبراً عنها بجودة الاستحقاق (Accrual Quality) إلى أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) قد بلغت 0,26، وتشير قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النموذج عند مستوى معنوية 0,01، وتشير قيم معاملات انحدار المتغيرات المستقلة ومستوى معنويتها (Sig) إلى أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على جودة الاستحقاق من حيث مستوى المعنوية المتغير الخاص بنسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعلاقات مع الموظفين (T&D6) وبلغت مستوى معنويته 0,00، ويليه في الأهمية المتغير الخاص بنسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية (T&D5) حيث بلغت قيمة معنويته 0,036 وهو معنوي عند مستوى معنوية 0,05، ويليه المتغير الخاص بنسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهيكل الملكية وحقوق المساهمين (T&D1) والذي بلغت قيمة معنويته 0,042 وهو معنوي عند مستوى معنوية 0,05، والمتغير الأخير هو المتغير الخاص بنسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (T&D3) والذي بلغت قيمة معنويته 0,047 وهو معنوي عند مستوى معنوية 0,05 وكلها لها تأثير سلبي جوهري على الانحراف المعياري لبواقي نموذج الاستحقاق الجاري المستخدم كمقياس لجودة الاستحقاق وبالتالي جودة الأرباح.

يتضح مما سبق أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن كل من المعلومات المتعلقة بحقوق الموظفين والمعلومات المتعلقة بالبيئة واستخدام الموارد الطبيعية والمعلومات المتعلقة بهيكل الملكية وحقوق المساهمين والمعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يؤدي إلى انخفاض الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري كمقياس لجودة الاستحقاق وهو ما يعني ارتفاع جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية وهو ما يترتب عليه رفض الفرض الثالث وقبول الفرض البديل بوجود تأثير سلبي جوهري للإفصاح عن المجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية على الانحراف المعياري لبواقي نموذج الاستحقاق الجاري كمقياس لجودة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية.

وتشير نتائج الجدول السابق رقم (5) فيما يتعلق بنموذج الانحدار الثاني الذي يقيس أثر الإفصاح عن مجالات المسئولية الاجتماعية على الاستحقاق غير العادي كمقياس لجودة الأرباح إلى أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) قد بلغت 0,18، وتشير قيمة (F) إلى معنوية النموذج وقدرته على تفسير التغيرات في مستوى الاستحقاق غير العادي عند مستوى معنوية 0,05، وتشير قيمة معاملات انحدار

المتغيرات المستقلة ومستوى معنويتها إلى أن المتغيرات المستقلة مرتبة حسب درجة تأثيرها في الاستحقاق غير العادي تتمثل في نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي والمشاركة المجتمعية (T&D7) ونسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (T&D3) ونسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركة (T&D4) ونسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعلاقات مع الموظفين (T&D6) حيث تبين من خلال مستوى معنوية هذه المتغيرات (Sig.) وجود تأثير سلبي ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,01 للمتغيرين الأول والثاني وعند مستوى معنوية 0,05 للمتغيرين الثالث والرابع على الاستحقاق غير العادي وهو ما يعني أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمتغيرات السابقة يترتب عليه انخفاض مستوى الاستحقاق غير العادي وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح وهو ما يبرر رفض الفرض الثالث وقبول الفرض البديل بوجود تأثير سلبي جوهري للإفصاح عن المجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية على الاستحقاق غير العادي كمقياس لجودة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية.

أما نموذج الانحدار الثالث الذي يقيس أثر مجالات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على الانحراف المعياري لصافي الربح كمقياس لجودة الأرباح فتشير نتائج الجدول السابق رقم (5) إلى أن قيمة معامل التحديد للنموذج ( $R^2$ ) قد بلغت 0,341، وتشير قيمة (F) إلى معنوية النموذج عند مستوى معنوية 0,01، كما تشير قيمة معاملات انحدار المتغيرات المستقلة و مستوى معنويتها (Sig.) إلى أن المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على المتغير التابع مرتبة على حسب مستوى المعنوية تمثلت في متغير نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي والمشاركة المجتمعية (T&D7)، ومتغير نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (T&D3)، ومتغير نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعلاقات مع الموظفين (T&D6) وكلها ذات تأثير سلبي جوهري على الانحراف المعياري لصافي الربح عند مستوى معنوية 0,01، والمتغير الأخير من حيث درجة التأثير على الانحراف المعياري لصافي الربح هو متغير نسبة الإفصاح عن المعلومات المالية والتشغيلية (T&D2) وهو ذو تأثير سلبي جوهري على الانحراف المعياري لصافي الربح عند مستوى معنوية 0,05 وهو ما يعني أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن المجالات السابقة يترتب عليه انخفاض الانحراف المعياري للأرباح وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح، وتبين وجود تأثير ايجابي جوهري عند مستوى معنوية 0,05 لنمو الشركة معبراً عنها بنسبة القيمة السوقية إلى الدفترية (MB) على الانحراف المعياري لصافي الربح كمقياس لجودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي جوهري عند مستوى معنوية 0,05 لحجم الشركة على الانحراف المعياري لصافي الربح كمقياس لجودة الأرباح. مما سبق يمكن رفض الفرض الثالث وقبول الفرض البديل بوجود تأثير جوهري للالتزام الشركات بالمجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية على الانحراف المعياري لصافي الربح كمقياس لجودة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية.

#### 4/6/4 الفرض الرابع:

لا يوجد تأثير جوهري للاستثمار المؤسسي في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية. لاختبار أثر الاستثمار المؤسسي على العلاقة بين التزام شركات المؤشر المصري بالمجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية كمتغيرات مستقلة بعد ترجيحها بنسبة الاستثمار المؤسسي على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية كمتغير تابع استخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد طريقة (Enter) كما في المعادلة التالية رقم (7):

$$EQ = a + b1 (T\&d1* Instit\_Eq) + b2 (T\&d2* Instit\_Eq) + b3 (T\&d3* Instit\_Eq) + b4 (T\&d4* Instit\_Eq) + b5 (T\&d5* Instit\_Eq) + b6 (T\&d6* Instit\_Eq) + b7 (T\&d7* Instit\_Eq) + b8 (T\&d8* Instit\_Eq) + b9 Audit + b10 Size + b11 Leve + b12 ROA + b13 MB + e \quad (7)$$

حيث تعبر (T&d1\* Instit\_Eq) عن نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهيكل الملكية وحقوق المساهمين المرجحة بنسبة الاستثمار المؤسسي، وتعبر (T&d2\* Instit\_Eq) عن نسبة الإفصاح عن المعلومات المالية والتشغيلية المرجحة بنسبة الاستثمار المؤسسي، وتعبر (T&d3\* Instit\_Eq) عن نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المرجحة بنسبة الاستثمار المؤسسي، وتعبر (T&d4\* Instit\_Eq) عن نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركة المرجحة بنسبة الاستثمار المؤسسي، وتعبر (T&d5\* Instit\_Eq) عن نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية المرجحة بنسبة الاستثمار المؤسسي، وتعبر (T&d6\* Instit\_Eq) عن نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعلاقات الموظفين المرجحة بنسبة الاستثمار المؤسسي، وتعبر (T&d7\* Instit\_Eq) عن نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي والمشاركة المجتمعية المرجحة بنسبة الاستثمار المؤسسي، وتعبر (T&d8\* Instit\_Eq) عن نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برضاء العملاء وجودة المنتجات المرجحة بنسبة الاستثمار المؤسسي.

وقام الباحث بتشغيل النموذج المحدد في المعادلة رقم (7) ثلاث مرات لاختبار أثر الالتزام بالمجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية للشركات بعد ترجيحها بنسبة ما يمتلكه المستثمرين المؤسسيين من أسهم في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات على جودة الأرباح معبراً عنها بالمؤشرات الثلاثة الممثلة في جودة الاستحقاق والاستحقاق غير العادي وتغاير الأرباح لتحديد ما إذا كان الاستثمار المؤسسي له دور في تعزيز أثر التزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح، والجدول التالي رقم (6) يوضح قيمة معاملات انحدار المتغيرات المستقلة ومستوى معنويتها وقيمة معامل التحديد ومدى معنوية النموذج ونتيجة اختبار التداخل الخطي بين متغيرات النموذج ونتيجة اختبار الارتباط الذاتي وذلك كما يلي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار أثر الاستثمار المؤسسي على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وجودة الأرباح

Model	Accrual Quality		Abnormal Accrual		Earnings Variability		Collinearity Statistics	
	Coeff.	Sig.	Coeff.	Sig.	Coeff.	Sig.	Toleranc e	VIF
(Constant)	.065	.239	.359	.066	-.061	.063		
T&D1*Inst_Eq	-.070	.028	.278	.298	-.017	.419	.661	1.682
T&D2*Inst_Eq	-.112	.372	-.133	.704	-.127	.034	.925	1.058
T&D3*Inst_Eq	-.097	.046	-.179	.006	-.018	.587	.875	1.112
T&D4*Inst_Eq	-.028	.013	.121	.004	.035	.107	.908	1.079
T&D5*Inst_Eq	-.086	.011	.210	.438	-.075	.102	.923	1.083
T&D6*Inst_Eq	-.120	.000	-.205	.000	-.082	.013	.813	1.223
T&D7*Inst_Eq	-.060	.014	-.201	.001	-.093	.001	.872	1.145
T&D8*Inst_Eq	.026	.403	.090	.450	.003	.874	.735	1.362
Audit	.001	.858	-.099	.090	.005	.544	.673	1.487
Size	.000	.879	-.003	.737	-.003	.088	.806	1.241
Leverage	.002	.847	.013	.867	.004	.000	.842	1.188
RoA	.001	.848	.047	.320	-.086	.109	.958	1.043
MB	.001	.531	-.007	.341	.001	.030	.831	1.203
R <sup>2</sup>	0.291		0.221		0.298			
F	7.146		3.412		5.907			
Sig.	0.000		0.000		0.000			
Durbin-Watson	2.302		1.923		1.940			

تشير نتائج الجدول السابق رقم (6) إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المبينة في الجدول في العمود الأخير حيث كانت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (5) وتشير نتيجة اختبار الارتباط الذاتي إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النماذج المستخدمة حيث كانت قيمة (D-W) المحسوبة والمبينة في الصف الأخير من الجدول للنماذج الثلاثة في حدود المدى المسموح به الذي يتراوح ما بين (1,5 و 2,5). وفيما يتعلق بالنموذج الأول الذي يقاس أثر المجالات المختلفة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بعد ترجيحها بنسبة الاستثمار المؤسسي على جودة الاستحقاق كمقياس لجودة الأرباح فتشير نتائج الجدول رقم (6) إلى ارتفاع معامل التحديد للنموذج ( $R^2$ ) من 0,26 قبل الترجيح كما هو مبين في الجدول رقم (5) إلى 0,29 بعد الترجيح، وإلى ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج قيمة (F) من 4,55 قبل الترجيح كما هو مبين في الجدول رقم (5) إلى 7,15 بعد الترجيح، وتشير قيمة معاملات انحدار المتغيرات المستقلة ومستوى معنويتها إلى وجود تأثير سلبي جوهري للمتغير (T&D6\*Instit\_Eq) عند مستوى معنوية 0,01 على الانحراف المعياري لبواقي نموذج الاستحقاق الجاري كمقياس لجودة الاستحقاق وبالتالي جودة الأرباح، وإلى وجود تأثير سلبي جوهري عند مستوى معنوية 0,05 للمتغيرات التالية مرتبة على حسب مستوى المعنوية (T&D5\*Instit\_Eq, T&D4\*Instit\_Eq, T&D7\*Instit\_Eq, T&D1\*Instit\_Eq, T&D3\*Instit\_Eq) على الانحراف المعياري لبواقي نموذج الاستحقاق الجاري كمقياس لجودة الاستحقاق، وبمقارنة النتائج السابقة بالنتائج المحددة في الجدول السابق رقم (5) والمتعلقة بجوانب المسؤولية الاجتماعية المؤثرة في جودة الاستحقاق يتضح زيادة عدد المتغيرات المستقلة المؤثرة في جودة الاستحقاق عنها في حالة عدم الترجيح والتي اقتصر على أربعة متغيرات فقط هي (T&D6, TD5, T&D1, T&D3) كما يتضح ارتفاع معنوية هذه المتغيرات في حالة الترجيح عنها في حالة عدم الترجيح وهو ما يبرز أهمية الاستثمار

المؤسسي في دعم وتعزيز العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الاستحقاق كمؤشر لجودة الأرباح وهو ما يبرر رفض الفرض الرابع وقبول الفرض البديل بوجود تأثير جوهري للاستثمار المؤسسي على العلاقة بين الجوانب المختلفة للمسؤولية الاجتماعية وجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية في شركات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات.

وفيما يتعلق باختبار أثر الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية بعد ترجيحها بالاستثمار المؤسسي على الاستحقاق غير العادي كمقياس لجودة الأرباح فتشير النتائج إلى ارتفاع قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) من 0,19 قبل الترجيح كما هو مبين في الجدول السابق رقم (5) إلى 0,22 بعد الترجيح، وإلى ارتفاع قيمة (F) من 2,24 قبل الترجيح كما هو مبين في الجدول السابق رقم (5) إلى 3,41 بعد الترجيح وهو ما يعني ارتفاع معنوية النموذج في حالة الترجيح عنه في حالة عدم الترجيح، وفيما يتعلق بقيم معاملات انحدار المتغيرات المستقلة ومعنويتها فتشير نتائج الجدول رقم (6) إلى وجود تأثير سلبي جوهري عند مستوى معنوية 0,01 للمتغيرات التالية -مرتبة على حسب مستوى المعنوية الأعلى- (T&D6\*Instit\_Eq, T&D7\*Instit\_Eq, T&D4\*Instit\_Eq, T&D3\*Instit\_Eq) على الاستحقاق غير العادي كمؤشر لجودة الأرباح وبمقارنة هذه النتائج بنفس نتائج النموذج في حالة عدم الترجيح السابق الإشارة إليها في الجدول رقم (5) يتضح عدم زيادة المتغيرات المستقلة المتعلقة بجوانب المسؤولية الاجتماعية المؤثرة على الاستحقاق غير العادي عنها في حالة عدم الترجيح ولكن ارتفعت درجة تأثير هذه المتغيرات كما تشير قيمة معنوية معاملات الانحدار (Sig) في النموذج بعد الترجيح عنها في حالة النموذج قبل الترجيح حيث ارتفعت قيمة معنوية المتغيرات المستقلة (T&D6,T&D7,T&D4,T&D3) من (0,007، 0,024، 0,003، 0,048) قبل الترجيح إلى (0,006، 0,004، 0,001، 0,000) بعد الترجيح وهو ما يشير إلى وجود تأثير جوهري للاستثمار المؤسسي على دعم العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستحقاق غير العادي كمقياس لجودة الأرباح وهو ما يبرر رفض الفرض الرابع وقبول الفرض البديل بوجود تأثير جوهري للاستثمار المؤسسي على العلاقة بين الجوانب المختلفة للمسؤولية الاجتماعية وجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية في شركات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات.

وفيما يتعلق باختبار أثر الالتزام بالإفصاح عن المجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية بعد ترجيحها بالاستثمار المؤسسي على تغاير الأرباح كمقياس لجودة الأرباح فتشير نتائج الجدول رقم (6) إلى انخفاض قيمة معادل التحديد للنموذج ( $R^2$ ) من 0,34 قبل الترجيح كما هو مبين في الجدول رقم (5) إلى 0,30 بعد الترجيح، وانخفاض قيمة (F) إلى 5,91 بعد أن كانت قبل ترجيح 6,69 كما هو مبين في الجدول رقم (5) وهو ما يعني انخفاض القوة التفسيرية للنموذج في حالة الترجيح عنها في حالة عدم الترجيح، وتشير نتائج الجدول رقم (6) فيما يتعلق بقيمة معاملات انحدار المتغيرات المستقلة ومعنويتها إلى وجود تأثير سلبي جوهري عند مستوى معنوية 0,01 للمتغير المستقل (T&D&7\*Instit\_Eq) على تغاير الربح كمقياس لجودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي معنوي عند مستوى معنوية 0,05 للمتغيرين التاليين مرتبين على حسب مستوى تأثيرهما في المتغير التابع تغاير

الريح ( T&D2\*Instit\_Eq, T&D6\*Instit\_Eq ) ، بالإضافة للتأثير المعنوي للمتغيرات الرقابية (Lev) عند مستوى معنوية 0,01 والمتغير (MB) عند مستوى 0,05 وبمقارنة نتائج النموذج الحالي بالنتائج المحددة في الجدول السابق رقم (5) يتضح أن الترجيح بالاستثمار المؤسسي ترتب عليه انخفاض عدد المتغيرات المستقلة المتعلقة بالإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية المؤثرة على تغاير الريح كمقياس لجودة الأرباح من أربع متغيرات قبل الترجيح هي (T&D7, T&D3, T&D6, T&D2) ، إلى ثلاث متغيرات فقط بعد الترجيح كما انخفض مستوى معنوية تلك المتغيرات بعد الترجيح عنها قبل الترجيح حيث انخفض مستوى معنوية المتغير (T&7) من 0,002 إلى 0,01 وانخفض مستوى معنوية المتغير (T&6) من 0,002 إلى 0,013 كما انخفض مستوى معنوية المتغير (T&2) من 0,029 إلى 0,034 وهو ما يبرر رفض الفرض الرابع وقبول الفرض البديل بوجود تأثير جوهري سلبي للاستثمار المؤسسي على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.

## 1- الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

### 1/5 الخلاصة:

تمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر المسؤولية الاجتماعية لشركات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث إلى خمسة أقسام على النحو التالي:

**القسم الأول:** الإطار العام للبحث وتضمن مقدمة البحث ومشكلة وتساؤلات وأهداف وفروض البحث التي تم صياغتها في شكل فروض العدم كما تضمن الأهمية العلمية والعملية ومنهج وأسلوب البحث وحدوده.

**القسم الثاني:** تناول فيه الباحث أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث تم التركيز على تلك الدراسات التي تناولت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح والتي انتهت في معظمها إلى نتائج غير متجانسة.

**القسم الثالث:** تناول فيه الباحث أهم تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات ودوافع التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية والنظريات المفسرة لها ومبادئ المسؤولية الاجتماعية التي صدرت عن كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة الدولية للمواصفات، وتناول أيضاً المؤشر المصري لمسؤولية الشركات الذي تم تشيئه في مارس عام 2010 ومنهجية حسابه، كما تناول جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية ومؤشرات قياسها وركز الباحث على المؤشرات المحاسبية المستخدمة في قياس جودة الأرباح ونماذج قياسها وخاصة جودة الاستحقاق والتي تم قياسها من خلال الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري، والرقم المطلق للاستحقاق غير العادي، وتغاير الريح من خلال الانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود الاستثنائية، فضلاً عن تناول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح.

**القسم الرابع:** اختبر فيه الباحث فروض البحث الأربعة من خلال الدراسة الاختبارية التي تضمنت مجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة وشرح متغيرات الدراسة والاحصاء الوصفي للمتغيرات واختبار الفروض من خلال تحديد مدى وجود فروق جوهرية بين متوسطات مؤشرات قياس جودة الأرباح في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات والشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية، وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر كل من المسئولية الاجتماعية للشركات ومجالاتها المختلفة على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية ولاختبار أثر الاستثمار المؤسسي على العلاقة بين المجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية و جودة الأرباح.

## 2/5 نتائج البحث:

تشير نتائج الدراسة الاختبارية إلى ما يلي:

- 1- وجود فروق جوهرية بين كل من متوسط الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري المستخدم كمقياس لجودة الأرباح، ومتوسط الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي كمقياس لجودة الأرباح، ومتوسط الانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود الاستثنائية كمقياس لجودة الأرباح في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات والشركات الأخرى غير المدرجة في البورصة المصرية.
- 2- وجود تأثير سلبي جوهري لنسبة المؤشر الاجمالي للإفصاح والشفافية على كل من الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري كمقياس لجودة الاستحقاق وبالتالي جودة الأرباح، والرقم المطلق للاستحقاق غير العادي كمقياس لعدم ممارسة إدارة الأرباح وبالتالي جودة الأرباح، والانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود الاستثنائية كمقياس لاستقرار واستمرار الربح وبالتالي جودة الأرباح وهو ما يعني وجود تأثير إيجابي للمسئولية الاجتماعية للشركات على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.
- 3- وجود تأثير سلبي جوهري لكل من نسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعلاقات الموظفين ونسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية ونسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهيكل المكية وحقوق المساهمين ونسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري كمقياس لجودة الأرباح، ووجود تأثير سلبي جوهري لكل من نسبة الإفصاح عن الاستثمار الاجتماعي والمشاركة المجتمعية ونسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ونسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركة ونسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعلاقات الموظفين على الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي كمقياس لجودة الأرباح، ووجود تأثير سلبي جوهري لكل من نسبة الإفصاح عن الاستثمار الاجتماعي والمشاركة المجتمعية ونسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ونسبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة

بعلاقات الموظفين على الانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود الاستثنائية كمقياس لجودة الأرباح.

4- أن الاستثمار المؤسسي كان له أثر إيجابي في دعم وتعزيز العلاقة بين الإفصاح عن الجوانب المختلفة للمسئولية الاجتماعية وجودة الأرباح معبراً عنها بجودة الاستحقاق والرقم المطلق للاستحقاق غير العادي حيث ارتفعت عدد مجالات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية المؤثرة على جودة الأرباح من أربعة إلى خمسة مجالات عند استخدام جودة الاستحقاق كمقياس لجودة الأرباح، وازداد مستوى تأثير مجالات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية معبراً عنه بمستوى المعنوية على جودة الأرباح معبراً عنها بالرقم المطلق للاستحقاق غير العادي، بينما كان للاستثمار المؤسسي أثر سلبي على قوة العلاقة بين الإفصاح عن المجالات المختلفة للمسئولية الاجتماعية وجودة الأرباح معبراً عنها بالانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود الاستثنائية كمقياس لتغاير الربح حيث انخفض عدد مجالات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية المؤثرة تأثير سلبي على تغاير الربح من ثلاث مجالات قبل الترجيح بنسبة الاستثمار المؤسسي إلى مجالين اثنين فقط بعد الترجيح وانخفضت القوة التفسيرية للنموذج وكذلك معامل تحديد النموذج.

### 3/5 التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

- 1- أن تتبنى الشركات المدرجة في البورصة المصرية الخطط والاستراتيجيات التي تساعدها على الوفاء بمسئولياتها الاجتماعية للقيام بدورها المنشود في تحقيق التنمية المستدامة وللاستفادة من منافع الالتزام بالمسئولية الاجتماعية وللمساهمة في تحقيق مصالح كافة الأطراف.
- 2- أن تحافظ شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات وغيرها من الشركات على سمعتها بتوفير قوائم مالية تتسم بالشفافية بالإفصاح الاختياري عن مزيد من المعلومات المتعلقة بالجوانب المختلفة للمسئولية الاجتماعية وأن تعمل على تحسين جودة الأرباح المنشورة بتحسين جودة الاستحقاق وتقييد عمليات إدارة الأرباح.
- 3- أن تتبنى الهيئة العامة للرقابة المالية آليات تلزم الشركات المقيدة بالبورصة بضرورة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية في كافة مجالاتها وأن يكون ذلك في شكل تقرير مستقل بعنوان تقرير المسئولية الاجتماعية يشمل على الأقل كافة الجوانب المستخدمة في قياس مؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات لمساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصالح في الشركات على تقييم مدى وفاء الشركات بمسئولياتها الاجتماعية.
- 4- أن تقوم الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية بتطوير إطار اعداد وعرض القوائم المالية ليشمل المعلومات المتعلقة بكافة جوانب المسئولية الاجتماعية لإرشاد الشركات عن كيفية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية ولمساعدة المستخدمين في تقييم مدى التزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية.



#### 4/5 التوجهات البحثية المستقبلية:

- في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يقدم الباحث الأفكار التالية كتوجهات بحثية مستقبلية:
- 1- اختبار أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على أسعار الأسهم والعوائد غير العادية خلال نفس فترة الدراسة الحالية.
  - 2- اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة مثل نسبة عدد الأعضاء من النساء وغيرها من الخصائص على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح.
  - 3- اختبار أثر نسبة الملكية الفردية في شركات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح.
  - 4- اختبار أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على تكلفة رأس المال.

## المراجع

- ابراهيم، علاء الدين توفيق. 2014. محددات وحوافز التقرير عن المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. التجارة والتمويل، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول 2014، المجلد الثاني، 47: 97.
- القاضي، احمد سامي. 2010. المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية: مجالاتها وتأثيرها على الأداء - دراسة ميدانية مقارنة. مركز المديرين المصريين، 1-55.
- المركز المصري لمسئولية الشركات. 2014. المسؤولية المجتمعية للشركات. ورشة عمل بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة التابع لوزارة الصناعة. 5-7 فبراير.
- المركز المصري لمسئولية الشركات. 2010. مؤشر مسؤولية الشركات. [www.ecrc.org](http://www.ecrc.org)
- محمد، حميده محمد عبد المجيد. 2012. نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح. الدراسات والبحوث التجارية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد الثاني، عدد أول، يناير 2012، 145-198.
- عقل، يونس حسن. 2010. نموذج مقترح لقياس المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المؤشر المصري لمسئولية الشركات" دراسة اختبارية". مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع والأربعين، 2010: 319-360.
- Abd Rahman, N., Zain, M., Yahaya Al-Haj, N., 2011. CSR Disclosure and Its Determinants: Evidence from Malaysian government Link Companies. **Social Responsibility Journal**. 7 (2); 181-200.
- Alsaadi A., Aziz J., and Shahid I., 2013. Corporate Social Responsibility, Shariah-Compliant and Earnings Management. **Seventh Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference**, Kobe 26-28 July, 2013.
- Andersen, M., H. Yongtao, and O. Lori. 2012. Accrual Quality and Corporate Social Responsibility: The Role of Industry. **Journal of Accounting and Finance**, 12 (2): 65-79.
- Atkins, B. 2006. Is Corporate Social Responsibility Responsible? **Forbs.com** (November 28).
- Banrejee, S. B. 2007. Corporate Social Responsibility the Good and Bad and the Ugly. **Critical Sociology**, 34 (1): 51-79.
- Bear, S., Rahman, N. and Post, C. 2010. The Impact of Board Diversity and Gender Composition on Corporate Social Responsibility and Firm Reputation. *Journal of Business Ethics*, 97: 207-221.
- Beaudoin C. A. 2008. Earnings Management: The Role of the Agency Problem and Corporate Social Responsibility. Drexel University. Unpublished doctor Thesis.

- Brammer, S., and Pavelin, S., 2006. Voluntary Environmental Disclosure by Large UK Companies. **Journal of Business Finance and Accounting**, 33: 1168- 1188.
- Braun, P. 2010. Going Green: women Entrepreneurs and the Environment. *International Journal of Gender and Entrepreneurship*, 2: 245-259.
- Carroll, A. 1979. A Three-dimensional Conceptual model of Corporate Performance. **The Academy of Management Review**, 4 (4): 497-505.
- Cheng, J., 2001. The Effect of Auditor's Quality on Earnings Management. *Journal of Contemporary Accounting*, 2: 195-214 .
- Chih, H., and Kang, F., 2008. Corporate Social Responsibility, Investor Protection, and Earnings Management: Some International Evidence. **Journal of Business Ethics**. 79 (1/2): 179- 198.
- Choi, B., Doowon L., and YoungKyu P., 2013. Corporate Social Responsibility, Corporate Governance and Earnings Quality: Evidence from Korea. *Corporate Governance: An International Review*, 21 (5): 447-467.
- Chun, R. 2005. Ethical Character and Virtue of Organizations: an Empirical Assessment and Strategic Implications. **Journal of Business Ethics**, 57: 269-284.
- Chung, R., Firth, M., and Kim, J., 2002. Institutional Monitoring and Opportunistic Earnings Management. **Journal of Corporate Finance**, 8:29-48.
- Commission of the European Communities. 2001. Green paper – Promoting a European Framework for Corporate Social Responsibility. **COM (2001) 366 final**, 1-32.
- Dechow, P., and I. Dichev. 2002. The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors. **The Accounting Review**, 77 (Supplement) 35–59.
- Dechow, P., W. Ge, and C. Schrand. 2010. Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, their Determinants and their Consequences. **Journal of Accounting and Economics**, 50 (2-3): 344–401.
- Dhaliwal, D., O. Z. Li, A. Tsang, and G. Y. Yang. 2011. Voluntary Nonfinancial Disclosure and the Cost of Equity Capital: The Initiation of Corporate Social Responsibility Reporting. **The Accounting Review**, 86 (1): 59–100.
- Dhalwial, D., Sursh, R., and Albert, T., 2012. Nonfinancial Disclosure and Analysts Forecast Accuracy: International Evidence on Corporate Social Responsibility Disclosure. **The Accounting Review**, 87 (3): 723-759.
- Ecker, F., J. Francis, I. Kim, P. Olsson, and K. Schipper. 2006. A Returns-based Representation of Earnings Quality. *Accounting Review*. 81: 749–780.

- European Commission. 2011. A Renewed EU Strategy 2011-14 for Corporate Social Responsibility. Brussels, 25.10.2011. COM (2011) 681 final, 1-15.
- Fifka, m., 2013. Corporate Responsibility Reporting and Its Determinants in Comparative Perspective- a Review of the Empirical literature and a Meta-analysis. **Business Strategy and the Environment**, 22 (1): 1-35
- Francis, J., R. LaFond, P. Olsson, and K. Schipper. 2005. The Market Pricing of Accruals Quality. **Journal of Accounting and Economics**, 39 (2): 295–327.
- Francis, J., and K. Schipper, 1999. Have Financial Statements Lost their Relevance? **Journal of Accounting Research** 37: 319–352.
- Galbreath, J. 2010. How Does Corporate Social Responsibility Benefit Firms? Evidence from Australia. **European Business Review**, 22:411-431.
- Garriga, E., and D. Mele. 2004. Corporate Social Responsibility Theories: Mapping the Territory. **Journal of Business Ethics**. 53 (1/2): 51-71.
- Givoly, D., H. Carla, and K. Sharon, 2010. Does Public Ownership of Equity Improve Earning Quality? *The Accounting Review*, 85 (1): 195-225.
- Grant, R. M. and Visconti. 2006. The Strategic Background to Corporate Accounting Scandals. *Long Rang Planing*. 39: 361-383.
- Grant, T. 2008. Social Responsibility: A Necessity Not a Choice. **International Business Report**, New York.
- Grougiou V., Stergios I., Emanouil D., and Stephen O. 2014. Corporate Social Responsibility and Earnings Management in U.S. Banks. **Accounting Forum**. 38 (2): 155-173.
- Habib, A., and Hasen, J., 2009, “Target Shooting: Review of Earnings Management around Earnings Benchmarks”, working Paper, Available at [ssrn.com](http://ssrn.com).
- Holbrook, M., 2013. Corporate Social Responsebility and Earnings Response Coefficients. **Journal of Finance and Accountancy**. (14): 1-22.
- Hong, Y., and Andesen, L., 2011. The Relationship between Corporate Social Responsibility and Earnings Management: An Exploratory Study. **Journal of Business Ethics**. 104 (4):461-471.
- Hope, O., T. Wyne, and V Dushyanthkumar. 2013. Financial Reporting Quality of U.S. Private and Public Firms. **The Accounting Review**. 88 (5): 1715-1742.
- International Organization for Standardization (2010), Guidance on Social Responsibility, ISO 26000, First edition, (November 1).
- Jiang, J., 2008, “Beating Earnings Benchmarks and the Cost of Debt”, **The Accounting Review**, 83(2): 377-416

- Jo, H., and Harjoto, A. 2011. Corporate Governance and Firm Value: The Impact of Corporate Social Responsibility. **Journal of Business Ethics**. 103: 351-383.
- Jones, J., 1991, "Earnings Management during Import Relief Investigations", **Journal of Accounting Research**, 29: 193-228.
- Jones, T. 1995. Instrumental Stakeholder Theory: A Synthesis of Ethics and Economics. **Academy of Management Review**, 20: 404-437.
- Khemir, S., and Baccouche, C., 2010. Analysis of the Determinants of Corporate Social Responsibility Disclosure in the Annual Reports of Tunisian listed Firms. **Research in Accounting in Emerging Economies**, 10: 119-144.
- Kim, Y., M., Park., and B., wier. 2012. Is Earnings Quality Associated with Corporate Social Responsibility?. **The Accounting Review**. 87 (3): 761-796.
- Kirschenheiter, M. and, N. Melumad. 2002. Can Big Bath and Earning Smoothing Co-exist as Equilibrium Financial Reporting Strategies? *Journal of Accounting Research*, 40, 3, 809-839.
- KPMG. 2013. The KPMG Survey of Corporate Responsibility Reporting 2013. **KPMG**. Amsterdam. The Netherlands.
- Kruger, P. 2009. Corporate Social Responsibility and the Board of Directors. Working Paper, Toulouse School of Economics, France, 1-53.
- Labelle, r., Gargouri, M., and Francoeur, C., 2010. Ethics, Diversity Management and Financial Reporting Quality. **Journal of Business Ethics**. 93 :335-353.
- Linthicum, C., A. Reitenga, and J. Sanchez. 2010. Social Responsibility and Corporate Reputation: the Case of Arthur Anderson Enron Audit Failure. **Journal of Accounting and public Policy** 29 (2): 160-176.
- McElhaney, K. 2009. A Strategic Approach to Corporate Social Responsibility. **Leader-to-Leader**, 52: 30-36.
- McNichols, M. F. 2002. Discussion of the Quality of Accruals and Earnings: the Role of Accrual Estimation Errors. *The Accounting Review*. 77 (4): 61-69
- McWilliams, A., Donald S., and Patrick W. 2006. Corporate Social Responsibility: Strategic Implications. **Journal of Management Studies**. 43 (1): 1-18.
- Oh, Y., Chang, K., and Martenova, A. 2011. The Effect of Ownership Structure on Corporate Social Responsibility: Empirical Evidence from Korea. **Journal of Business Ethics**, 104: 283-297.
- Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD). 2011. OECD Guidelines for Multinational Enterprises. 2011 Edition.
- Petrovits, C. 2006. Corporate-sponsored Foundations and Earnings Management. **Journal of Accounting and Economics**, 41 (3):335-361.

- Prior, D., J. Surroca, and J. Tribo. 2008. Are Social Responsibility Managers Really Ethical? Exploring the Relationship between Earnings Management and Corporate Social Responsibility. *Corporate Governance. An International Review*. 16 (3): 160-177.
- S&P/EGX ESG Index
- Sloan, R., 1996. Do Stock Prices Fully Reflect Information in Accruals and Cash Flows about Future Earnings?. *Accounting Review*. 71: 289–315.
- Social Economic Council (SER) 2001. Corporate Social Responsibility. **Assen, Netherlands**: Van Gorcum.
- Social Investment Forum Foundation. 2010. Report on Social Responsible Investing Trends in the United States. Available at [www.ussif.org](http://www.ussif.org).
- Subramaniam, R., S. Shyamala, and M. Sakthi, 2014. Liquidity Implication of Corporate Social Responsibility Disclosures: Malaysian Capital Market Evidence. **Second International Conference of The Journal of International Accounting Research (JIAR)**, School of Accounting and Finance, The Hong Kong Polytechnic University. 5-7 Jun. 2014.
- Sun, Q., y. Kenneth, and R. Hamid 2012. Earnings quality and Corporate Cash Holdings. *Accounting and Finance*. 52 : 543-571.
- Trebucq, S., and R. Russ. 2005. The Case of Earnings and Stakeholder Management: Towards an Integrated Theory of Managerial Behavior. **Working Paper**, Presented at European Accounting Association 28<sup>th</sup> Annual Congress- Goteborg 18-20 May 2005.
- Vender, H., Willenkens, M., and Gaeremynck, A., 2003, Audit Firm Size, Public Ownership and Firms' Discretionary Accruals Management. *The International journal of Accounting*, 38, (1): 1-22.
- Vogl, F. 2007. Global Corruption: Applying Experience and Research to Meet a Mounting Crisis. *Business and Society Review*, 112, (2 ): 171-190.
- Waddock, S. and Bodwell, C. 2004. Manging Responsibility: What Can Be learned from the Quality Movement?. **California Management Review**, 47 (1): 25-37.
- Waddock, S., and Graves, B., 1997. The Corporate Social Performance Link. *Strategic Management Journal*, 18: 303-319.
- World Business Council for Sustainable Development (WBCSD). 1999. Meeting Changing Expectations: Corporate Social Responsibility.
- Yip, E., Chris S, and Steven C. 2011. Corporate Social Responsibility Reporting and Earnings Management: The Role of political Costs. *Australian Accounting Business and Finance Journal*, 5 (3): 17-33.

- Yuosff H., Siti M., and Faizh D. 2013. The Influence of CSR Disclosure Structure on Corporate Financial Performance: Evidence from Stakeholders' Perspectives. **Economic and Finance**, 7: 213-220.
- Zuraida, Z., Noor, H., and Tony, Z., 2014. Value Relevance of Environmental, Social and Governance Disclosure. **Second International Conference of The Journal of International Accounting Research (JIAR)**, School of Accounting and Finance, The Hong Kong Polytechnic University. 5-7 Jun. 2014.

### ملاحق البحث

### الملحق الأول

### جدول رقم (1)

نتيجة تحليل الانحدار للاستحقاق الجاري خلال سنوات الدراسة

	2013		2012		2011		2010		2009		2008	
	index	Non-index	index	Non-index	index	Non-index	index	Non-index	index	Non-index	index	Non-index
R <sup>2</sup>	.09	0.56	0.39	0.92	0.22	0.36	0.65	0.72	0.46	0.30	0.40	0.44
a	-.079	-.191	.055	.060	-.005	.190	-.292	.840	.095	.173	-.021	-.223
b 1	-.377	.552	.252	.467	.285	.354	1.019**	.993*	.109	-.266	.670	.130
b 2	.015	.565**	.131	.525**	-.107	-.330**	-.697	-.797*	-.644*	-.847	-.478	-.215
b 3	.322	-.097	-.454**	-.898*	-.454	1.021	1.224*	.057	.095	.275**	.261**	.866*
b 4	.355	-.308	-.244	-.022	.173	.087	-.210	-.576	.062	-.756	.083*	-.889
b 5	-.091	.342	-.107	-.296*	.073	-.770**	.971**	-.659*	-.076	-.584	.009	-.430

### جدول رقم (2)

نتيجة تحليل الانحدار للاستحقاق العادي خلال سنوات الدراسة

	2013		2012		2011		2010		2009		2008	
	index	Non-index	index	Non-index	index	Non-index	index	Non-index	index	Non-index	index	Non-index
R <sup>2</sup>	0.22	0.35	0.19	0.27	0.11	0.31	0.41	0.51	0.38	0.42	0.24	0.33
a	0.214	-.952	.162	-.092	.09	-.12	-1.108	.921	.172	-1.523	-.279	-.695
b 1	0.021	0.017	.011	-.196	.024	-.010*	.102	.121*	.201	-.009	.108*	-.209
b 2	0.157*	0.327*	-.208	.621*	-.217	-.119	-.567*	-.107	-.076	-.529**	-.178	.002
b 3	0.014	-0.097	.317**	.210*	-.028	.572*	.312**	.128	.277*	.002	.027*	.129*

### ملحق رقم (2)

نتيجة التشغيل الاحصائي للبيانات المتعلقة باختبار الفرض الثاني

Regression

#### Model Summary<sup>a</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.526 <sup>a</sup>	.342	.211	.12548	1.841

a. Predictors: (Constant), MB, CSR\_Score, RoA, Leverage, Audit, Size

b. Dependent Variable: ResidualSTd

#### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.091	6	.015	5.562	.001 <sup>a</sup>
	Residual	.386	133	.003		
	Total	.177	139			

a. Predictors: (Constant), MB, CSR\_Score, RoA, Leverage, Audit, Size

b. Dependent Variable: ResidualSTd

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.037	.033		1.095	.275		
	CSR_Score	-.037	.035	-.098	-2.369	.275	.919	1.088
	Audit	.003	.006	.053	.568	.571	.865	1.155
	Size	.001	.001	.037	.397	.692	.859	1.164
	Leverage	-.007	.003	-.060	-2.13	.034	.961	1.040
	RoA	.003	.007	.038	.423	.673	.940	1.064
	MB	.000	.001	-.004	-.042	.966	.900	1.112

a. Dependent Variable: ResidualStd

Regression

**Model Summary<sup>b</sup>**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.291 <sup>a</sup>	.217	.154	.17371	1.725

a. Predictors: (Constant), MB, CSR\_Score, RoA, Leverage, Audit, Size

b. Dependent Variable: AbnAccrual

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.247	6	.041	2.362	.235 <sup>a</sup>
	Residual	1.278	133	.017		
	Total	1.525	139			

a. Predictors: (Constant), MB, CSR\_Score, RoA, Leverage, Audit, Size

b. Dependent Variable: AbnAccrual

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.220	.239		.920	.359		
	CSR_Score	-.078	.033	-.173	-2.379	.028	.919	1.088
	Audit	-.191	.069	-.133	-2.769	.006	.865	1.155
	Size	-.057	.029	-.068	-1.983	.047	.859	1.164
	Leverage	-.029	.075	-.033	-.386	.700	.961	1.040
	RoA	.048	.048	.086	.990	.324	.940	1.064
	MB	-.010	.007	-.120	-1.353	.178	.900	1.112

a. Dependent Variable: AbnAccrual

Regression

**Model Summary<sup>b</sup>**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.556 <sup>a</sup>	.309	.277	.02986	1.867

a. Predictors: (Constant), MB, CSR\_Score, RoA, Leverage, Audit, Size

b. Dependent Variable: Incom\_Std

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.053	6	.009	9.893	.000 <sup>a</sup>
	Residual	.119	133	.001		
	Total	.171	139			

a. Predictors: (Constant), MB, CSR\_Score, RoA, Leverage, Audit, Size

b. Dependent Variable: Incom\_Std



**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-.032	.041		-.768	.444		
	CSR_Score	-.048	.020	-.092	-2.356	.020	.919	1.088
	Audit	.005	.007	.055	.708	.480	.865	1.155
	Size	-.004	.002	.183	2.313	.025	.859	1.164
	Leverage	.080	.013	.456	6.197	.000	.961	1.040
	RoA	.014	.008	.130	1.746	.083	.940	1.064
	MB	.003	.001	.182	2.398	.018	.900	1.112

a. Dependent Variable: Incom\_Std

**ملحق رقم (3)**

**نتيجة التشغيل الإحصائي للبيانات المتعلقة باختبار الفرض الثالث**

Regression

**Model Summary<sup>a</sup>**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.391 <sup>a</sup>	.261	.206	.02927	1.721

a. Predictors: (Constant), MB, TD1, RoA, Leverage, Size, TD4, Audit, TD6, T, TD8, TD3, TD2, TD5

b. Dependent Variable: Resid\_Std

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.064	13	.005	4.551	.000 <sup>a</sup>
	Residual	.108	126	.001		
	Total	.171	139			

a. Predictors: (Constant), MB, TD1, RoA, Leverage, Size, TD4, Audit, TD6, TD7, TD8, T, TD2, TD5

b. Dependent Variable: Resid\_Std

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-.065	.038		-1.722	.088		
	TD1	-.015	.007	-.076	-2.027	.042	.429	2.332
	TD2	-.135	.327	-.429	-.412	.681	.495	2.075
	TD3	-.018	.009	.053	2.026	.047	.304	3.289
	TD4	-.040	.023	.179	1.710	.090	.454	2.204
	TD5	-.093	.043	.369	2.152	.036	.556	1.912
	TD6	-.055	.008	.207	6.536	.000	.382	2.616
	TD7	-.033	.021	-.180	-1.579	.117	.385	2.596
	TD8	-.001	.026	-.005	-.032	.974	.347	3.726
	Audit	.001	.007	.007	.092	.927	.797	1.254
	Size	.003	.005	.156	.625	.709	.838	1.193
	Leverage	.089	.166	.508	.536	.809	.828	1.208
	RoA	.012	.008	.109	1.495	.137	.933	1.072
	MB	.003	.001	.174	.708	.480	.807	1.238

a. Dependent Variable: Resid\_Std

Regression

**Model Summary<sup>d</sup>**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.357 <sup>a</sup>	.187	.038	.17172	1.869

a. Predictors: (Constant), MB, TD1, RoA, Leverage, Size, TD4, Audit, TD6, TD8, TD3, TD2, TD5

b. Dependent Variable: AbnAccrual

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.544	13	.042	2.238	.032 <sup>a</sup>
	Residual	3.715	126	.029		
	Total	4.260	139			

a. Predictors: (Constant), MB, TD1, RoA, Leverage, Size, TD4, Audit, TD6, TD7, TD8, TD2, TD5

b. Dependent Variable: AbnAccrual

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.387	.221		1.748	.083		
	TD1	.241	.124	.246	1.940	.055	.429	2.332
	TD2	-.121	.358	-.077	-.337	.737	.495	2.075
	TD3	-.183	.055	-.131	3.327	.007	.304	3.289
	TD4	.097	.043	.088	2.227	.024	.454	2.204
	TD5	.162	.294	.129	.551	.582	.556	1.912
	TD6	-.084	.042	-.167	-2.02	.048	.382	2.616
	TD7	-.198	.121	-.220	-1.639	.003	.385	2.596
	TD8	.118	.152	.155	.776	.439	.175	5.726
	Audit	-.223	.314	-.188	-.709	.479	.797	1.254
	Size	-.004	.009	-.044	-.487	.627	.838	1.193
	Leverage	.002	.080	.003	.029	.977	.828	1.208
	RoA	.051	.048	.092	1.067	.288	.933	1.072
	MB	-.008	.008	-.090	-.976	.331	.807	1.238

a. Dependent Variable: AbnAccrual

Regression

**Model Summary<sup>d</sup>**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.522 <sup>a</sup>	.341	.197	.02251	1.922

a. Predictors: (Constant), MB, TD1, RoA, Leverage, Size, TD4, Audit, TD6, TD8, TD3, TD2, TD5

b. Dependent Variable: Incom\_Std

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.066	13	.006	6.628	.000 <sup>a</sup>
	Residual	.102	126	.001		
	Total	.169	139			

a. Predictors: (Constant), MB, TD1, RoA, Leverage, Size, TD4, Audit, TD6, TD7, TD8, TD2, TD5

b. Dependent Variable: Incom\_ISTd

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.061	.029		2.121	.036		
	TD1	.034	.016	.242	2.084	.088	.429	2.332
	TD2	-.054	.047	-.239	-1.144	.029	.132	7.565
	TD3	-.057	.017	-.283	-3.321	.001	.304	3.289
	TD4	-.008	.018	-.048	-.426	.671	.454	2.204
	TD5	.013	.039	.071	.331	.741	.125	7.970
	TD6	.078	.024	.408	3.282	.002	.382	2.616
	TD7	-.013	.002	-.097	-5.938	.000	.385	2.596
	TD8	.018	.020	.165	.906	.366	.175	5.726
	Audit	.000	.005	-.002	-.019	.985	.797	1.254
	Size	.000	.001	-.018	-.221	.825	.838	1.193
	Leverage	.005	.010	.040	.474	.636	.828	1.208
	RoA	.001	.006	.007	.092	.927	.933	1.072
	MB	.023	.010	.052	2.287	.022	.807	1.238

a. Dependent Variable: Incom\_STd

**ملحق رقم (4)**  
**نتيجة التشغيل الاحصائي للبيانات المتعلقة باختبار الفرض الرابع**

Regression

**Model Summary<sup>a</sup>**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.479 <sup>a</sup>	.229	.150	.02316	2.301

a. Predictors: (Constant), MB, TD5\_Inst, RoA, Leverage, Size, Audit, TD4\_Inst, TD1\_Inst, TD8\_Inst, TD7\_Inst, TD6\_Inst, TD3\_Inst, TD2\_Inst

b. Dependent Variable: ResidualSTd

a Predictors: (Constant), MB, TD5\_Inst, RoA, Leverage, Size, Audit, TD4\_Inst, TD1\_Inst, TD8\_Inst, TD7\_Inst, TD6\_Inst, TD3\_Inst, TD2\_Inst

b Dependent Variable: ResidualST

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.009	13	.007	7.164	.001 <sup>a</sup>
	Residual	.068	126	.001		
	Total	.077	139			

a. Predictors: (Constant), MB, TD5\_Inst, RoA, Leverage, Size, Audit, TD4\_Inst, TD1\_Inst, TD8\_Inst, TD7\_Inst, TD6\_Inst, TD3\_Inst, TD2\_Inst

b. Dependent Variable: ResidualSTd

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.065	.054		1.197	.239		
	TD1_Inst	.070	.034	.541	2.227	.028	.661	1.682
	TD2_Inst	-.112	.125	-.753	-.896	.372	.925	1.058
	TD3_Inst	-.097	.048	-.603	-2.019	.046	.875	1.112
	TD4_Inst	-.028	.011	-.202	-2.531	.013	.908	1.079
	TD5_Inst	.036	.013	.246	-2.578	.011	.923	1.083
	TD6_Inst	-.120	.020	-.788	-5.939	.000	.813	1.223
	TD7_Inst	-.060	.024	-.084	-2.495	.014	.872	1.145
	TD8_Inst	.026	.031	.195	.839	.403	.736	1.362
	Audit	.001	.006	.017	.179	.858	.689	1.452
	Size	.000	.001	-.013	-.152	.879	.816	1.225
	Leverage	.002	.011	.017	.194	.847	.832	1.202
	RoA	.001	.006	.015	.192	.848	.958	1.044
	MB	.001	.001	.054	.628	.531	.818	1.222

a. Dependent Variable: ResidualSTd

**Regression**

**Model Summary<sup>a</sup>**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.362 <sup>a</sup>	.219	.142	.17138	1.923

a. Predictors: (Constant), MB, RoA, TD5devInst, Leverage, Size, Audit, TD4devInst, TD1devInst, TD7devInst, TD8devInst, TD6devInst, TD3devInst, TD2devInst

b. Dependent Variable: AbnAccrual

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.048	13	.037	3.412	.000 <sup>a</sup>
	Residual	1.386	126	.011		
	Total	1.434	139			

a. Predictors: (Constant), MB, RoA, TD5devInst, Leverage, Size, Audit, TD4devInst, TD1devInst, TD7devInst, TD8devInst, TD6devInst, TD3devInst, TD2devInst

b. Dependent Variable: AbnAccrual

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.359	.193		1.854	.066		
	TD1devInst	.278	.245	.420	1.14	.298	.661	1.682
	TD2devInst	-.133	.350	-.201	-.380	.704	.925	1.058
	TD3devInst	-.179	.041	-.278	-4.357	.006	.876	1.112
	TD4devInst	.121	.024	.203	5.041	.004	.908	1.079
	TD5devInst	.210	.269	.336	.779	.438	.923	1.083
	TD6devInst	-.205	.033	-.324	6.212	.000	.813	1.223
	TD7devInst	-.201	.035	-.367	-5.74	.001	.872	1.145
	TD8devInst	.090	.118	.167	.758	.450	.735	1.362
	Audit	-.099	.061	-.221	-1.612	.093	.726	1.377
	Size	-.003	.009	-.031	-.336	.737	.807	1.240
	Leverage	.013	.080	.015	.168	.867	.822	1.216
	RoA	.047	.047	.085	.999	.320	.945	1.059
	MB	-.007	.008	-.088	-.956	.341	.807	1.239

a. Dependent Variable: AbnAccrual

Regression

**Model Summary<sup>a</sup>**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.452 <sup>a</sup>	.298	.315	.02908	1.940

a. Predictors: (Constant), MB, RoA, TD5devInst, Leverage, Size, Audit, TD4devInst, TD1devInst, TD7devInst, TD8devInst, TD6devInst, TD3devInst, TD2devInst

b. Dependent Variable: Incom\_Std

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.065	13	.005	5.907	.000 <sup>a</sup>
	Residual	.107	126	.001		
	Total	.171	139			

a. Predictors: (Constant), MB, RoA, TD5devInst, Leverage, Size, Audit, TD4devInst, TD1devInst, TD7devInst, TD8devInst, TD6devInst, TD3devInst, TD2devInst

b. Dependent Variable: Incom\_Std

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-.061	.033		-1.873	.063		
	TD1devInst	-.017	.021	-.145	-.811	.419	.661	1.682
	TD2devInst	-.127	.059	-.960	-2.144	.034	.925	1.058
	TD3devInst	-.018	.032	.137	-.545	.587	.875	1.112
	TD4devInst	.035	.022	.297	1.626	.107	.908	1.079
	TD5devInst	-.075	.046	.672	-1.640	.102	.923	1.083
	TD6devInst	-.082	.030	.408	-2.734	.013	.813	1.223
	TD7devInst	-.093	.020	-.301	-4.646	.001	.872	1.145
	TD8devInst	.003	.020	.030	.159	.874	.735	1.362
	Audit	.005	.007	.050	.609	.544	.726	1.377
	Size	-.003	.002	.135	-1.721	.088	.807	1.240
	Leverage	.086	.014	.492	6.348	.000	.822	1.216
	RoA	-.013	.008	.117	-1.614	.109	.945	1.059
	MB	.003	.001	.171	2.188	.030	.807	1.239

a. Dependent Variable: Incom\_Std